المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن الاهتمام بكتابة السيرة النبوية ظهر مبكرا في تاريخ الإسلام، وقد تناولها بالتصنيف المؤرخون والمحدثون في القرون الأولى.

وتمتاز كتابات المؤرخين مثل الواقدي والبلاذري بالعناية بمراعاة ترتيب الأحداث ترتيبا زمنيًّا وموضوعيًّا، في حين تظهر التجزئة للأحداث في كتابات المحدثين الذين التزموا بقواعد الرواية وتمييز الأسانيد عن بعضها، وربما قطعوا الرواية الواحدة فخرجوا بعضها في مكان وبقيتها في مكان آخر لموضوعات (تراجم) مؤلفاتهم، كما يظهر ذلك جليا في قسم المغازي الذي كتبه الإمام البخاري ضمن صحيحه، ويظهر بصورة أخف في صحيح الإمام مسلم بسبب عنايته الخاصة بسرد المتون الطويلة وتحرير ألفاظها. لأنه أقل عناية من البخاري بتقطيع الرواية حسب تراجم كتابه.

وبعض المؤلفين جمع بين صفتي المحدث والمؤرخ مثل محمد بن إسحاق وخليفة بن خياط، ويعقوب بن سفيان الفسوي، ومحمد بن جرير الطبري، وهؤلاء أفادوا من منهج المحدثين بالتزام سرد الأسانيد ومحاولة إكمال صورة الحادث عن طريق جمع الأسانيد أحيانا أو سرد الروايات التي تشكل وحدة موضوعية تحت عناوين دالة.

ولكن سائر الذين كتبوا في السيرة اهتموا بجمع ما أمكنهم من الروايات وتدوينها دون أن يشترطوا الصحة فيما يكتبونه، وأحالوا القارئ على الأسانيد التي أوردوها ليعرف الصحيح من الضعيف، ويشذ عن ذلك

البخاري ومسلم، حيث شرطا الصحة فيما رواياه من روايات السيرة ضمن كتابيهما في الصحيح.

وكان المتخصصون في القرون الأولى يعرفون الرواة وأحوالهم والأسانيد وشروط صحتها، فكان بوسعهم الحكم على الروايات وتمييزها، لكن هذه المعرفة بالرجال والأسانيد لم تعد من أسس الثقافة في القرون المتأخرة، بل يندر أن تجد من يهتم بذلك من مثقفي هذا العصر، لذلك جاءت كتابات المعاصرين من الكتاب والمؤرخين خلوا من تمييز الروايات وفق قواعد مصطلح الحديث، ولكن كبار المؤرخين في عصرنا يترسمون مناهج (النقد التاريخي) الذي ظهر ونما في الغرب خلال القرنين الأخيرين، وهم يتعاملون مع روايات السيرة من خلال هذه المناهج النقدية التي وضعت بعد استقراء الكتابات التاريخية الغربية، ولم تكيف للتعامل مع الرواية التاريخية الإسلامية التي لها سماتها الخاصة والتي من أبرزها وجود سلاسل السند التي تتقدم الرواية عادة، والتي يعتمد منهج المحدثين عليها بالدرجة الأولى في الحكم على الرواية بالصحة أو عدمها. مما أدى إلى ظهور مكتبة ضخمة معنية بتراجم الرواة وبيان أحوالهم وإمكان التقائهم ببعضهم أو عدمه، والحكم عليهم من خلال استقراء مروياتهم بالإضافة إلى رأي معاصريهم فيهم، وهذه الثروة الهائلة من المعلومات والمكتبة النفيسة ظلت بمعزل عن الإفادة منها في الدراسات التاريخية المتعلقة بتاريخ الإسلام ومنها دراسات السيرة. وما أعظمها من خسارة أن نئد جهود المئات من كبار العلماء الذين قدموا لنا هذه الخدمة الخاصة بالتعامل مع «الرواية التاريخية الإسلامية». بسبب جهلنا بقيمتها والتزامنا الحرفي بمنهج النقد التاريخي الغربي. (historical method) وهنا تلزم الإشارة إلى أن إهمال نقد الأسانيد في الرواية التاريخية الإسلامية والاكتفاء بنقد المتون يوقعنا

في حيرة أمام الروايات الكثيرة المتعارضة عندما تكون متونها جميعا متفقة مع المقاييس والقواعد النقدية العقلية، وهذا يحدث مع كثير من تفاصيل الأحداث التأريخية، وخاصة المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام. وإن ذلك يحتم على الباحث استعمال منهج المحدثين في نقد الأسانيد وإلا فإنه سيقف أمام العديد من المشكلات دون حل أو ترجيح.

إن هذا لا يعني غمط منهج النقد الغربي حقه، والتعسف في الحكم عليه، فلا شك أنه ثمرة عقول مفكرين كبار، طوروه من خلال التجربة والاستقراء، فأضاف اللاحق منهم على السابق حتى وصل إلى ما وصل إليه من تكامل وشمول وعمق، وهو يلتقي في كثير من جزئياته وقواعده وأصوله بمنهج العلماء المسلمين، الذين سبقوا الغربيين في هذا الميدان بعدة قرون، مما يدل على جذور التأثير الإسلامي في الفكر الأوروبي منذ أن حصل التماس بين الغرب وحضارة الإسلام في العصور الوسطى الأوروبية .. خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن منهج البحث العلمي عند المسلمين لا يقتصر على معطيات مدرسة المحدثين، فهناك معطيات أخرى يقدمها علماء أصول الفقه في منهجهم المنطقي العقلي، وتتبلور في كتب أصول الفقه، ومعطيات يقدمها علماء الطب والفلك والرياضيات المسلمون، وتتمثل في منهج البحث التجريبي، وهو المنهج الذي ارتبط في تاريخ الفكر الغربي باسم العالم روجر بيكون، الذي عول في دراسته على كتب العرب وحدها، كما يصرح غوستاف لوبون[1]، وهو المنهج الذي يرجع إليه الفضل في بلوغ حضارة الغرب المادية إلى مستواها التقني الرائع. ولكن الذي يهم هذه المقدمة منهج المحدثين الذي يهتم مباشرة بالتعامل مع «الرواية الحديثية»،

(١) غوستاف لوبون: حضارة العرب، ص٢٦.

ومن ثم يمكن سحبه إلى أقرب ميدان ليتعامل مع «الرواية التأريخية»، وهو الذي يلتقي كثيرًا مع «منهج البحث التاريخي».

وقد استقر منهج المحدثين في كتب مصطلح الحديث منذ القرن الخامس للهجرة على يد الخطيب البغدادي، ولم تلحق به إضافات أساسية، وإن أعيدت الصياغة والترتيب لأغراض مدرسية على يد ابن الصلاح والقاضي عياض، وجرت إضافات دقيقة نتيجة تطبيق الحافظ الذهبي والحافظ ابن كثير ومن بعدهما الحافظ ابن حجر لهذا المنهج في مؤلفاتهم، ولكن المنهج لم يتعرض لتعديل جوهري، بل تعد إضافات الذهبي وابن كثير وابن حجر في جزئيات القواعد العامة، وهي إضافات مهمة تعطينا تصورا لما كان يمكن أن يصل إليه هذا المنهج من الاكتمال، لو استمرت الحركة الفكرية نشيطة في «عالم الإسلام»، ولم يتوقف إبداعها ونموها في عصور التخلف الطويلة.

إن الجمع بين معطيات منهج المحدثين ومنهج النقد الغربي يعطي أمثل النتائج إذا حكمت الأخير معايير التصور الإسلامي، ولا شك أن الدراسات التاريخية الإسلامية الحديثة، ومنها دراسات السيرة النبوية ما زالت في بداية الطريق، وهي تحتاج إلى جهود هائلة للارتقاء بها إلى مستوى الدراسات التاريخية العالمية. ويكفي أن القارئ لدراسة حديثة في السيرة لا يكاد يحس فرقًا مهمًّا بينها وبين كتاب سيرة ابن هشام أو زاد المعاد على تباين أسلوب ومنهج الكتابين، رغم التطور الهائل في الدراسات الاجتماعية في العصر الحديث. وما تقدمه العلوم الحديثة من معطيات ضخمة تخدم الدراسات الاجتماعية، وللأسف فإننا نعيش على حافة العالم الحديث ولم نجرؤ على اقتحامه لنفيد من معطياته الثرية المتنوعة، مع أن ما ورثناه من أسلافنا

في حقل التأليف التاريخي أعظم بكثير مما ورثه المؤرخون الغربيون عن أسلافهم.

وإذا كان النقد التاريخي يبدو ضعيفا في دراساتنا، فإن التحليل للروايات والتعامل معها يبدو أكثر قصورا، بسبب النظرة التجزيئية للقضايا والسطحية في التعامل مع الروايات وعدم وضوح التصور الإسلامي لحركة التاريخ ودور الفرد والجماعة والعلاقة الجدلية بين القدر والحرية وقانون السببية والربط بين المقدمات والنتائج. فضلا على أن الكتب التاريخية القديمة لا تمدنا بمنحى واضح في التحليل والتصور الكلي بسبب اعتمادها على سرد الروايات فقط، إذ قلما يشير المؤرخ الإسلامي القديم للسنن والنواميس والقوانين الاجتماعية التي تحكم حركة التاريخ برغم أن القرآن الكريم لفت نظر المسلمين إلى ذلك كله بوضوح، بل إن أحدا من مؤرخي الإسلام لم يحاول إعادة صياغة النظرة القرآنية للتاريخ وتقديم الوقائع والتطبيقات والشواهد التاريخية عليها بشكل نظريات كلية، حتى وقت متأخر عندما كتب ابن خلدون مقدمته، على الرغم من أن المفكرين المسلمين تعاملوا مع الفلسفة والمنطق منذ القرون الأولى، وأفادوا منها في بناء علوم اللغة وأصول الفقه بوضوح، وتصرفوا في ذلك بعقليتهم اليقظة التي تنفي ما يناقض المعتقد الإيماني والتصور الإسلامي، ونجحوا في ذلك إلى حد كبير، وكان نجاحهم في تخطي التجربة يرتبط بمدى وضوح العقيدة وصفائها في عقولهم.

ويرى العديد من الدارسين - وخاصة من المستشرقين - أن علماء المسلمين عنوا بنقد أسانيد الروايات وأهملوا نقد متونها، وقد يتصور البعض أن غياب العقلية النقدية هو سبب إهمال محاكمة المتن، وهنا يلزم الانتباه إلى أن هذا الكلام ليس على إطلاقه، برغم توسع علماء المسلمين

في نقد الأسانيد إلا أنهم لم يهملوا نقد المتون ومحاكمتها، بل عنوا بذلك أيضا، ويصعب حصر الشواهد على ذلك لكثرتها، ولكن لا باس من الإشارة إلى بعض المحاكمات التاريخية التي استندت إلى نقد المتن.

لقد رفض ابن حزم الرقم الذي ذكرته المصادر الكثيرة عن عدد جند المسلمين في غزوة أحد بناء على محاكمة المتن وفق أقيسة عقلية بحتة.

وقدم موسى بن عقبة غزوة بني المصطلق إلى السنة الرابعة مخالفا معظم كتاب السيرة الذين يجعلونها في السنة السادسة، وتابعه ابن القيم والذهبي بناء على نقد المتن، حيث اشترك سعد بن معاذ بالغزوة، وقد استشهد في أعقاب غزوة بني قريظة.

وقد وقع اختلاف في تاريخ غزوة ذات الرقاع بين قدامى المؤرخين بناء على محاكمة المتن، فأخرها البخاري، وتابعه ابن القيم وابن كثير وابن حجر إلى ما بعد خيبر، خلافا لرأي ابن إسحاق والواقدي، بناء على اشتراك أبي موسى الأشعري وأبي هريرة فيها، وقد قدما على النبي ﷺ بعد فتح خيبر مباشرة.

وجرت مناقشات مستفيضة حول تاريخ تشريع صلاة الخوف، ومعظمها مبني على محاكمة المتن.

وقد كشف الخطابي عن نسخ تحريم وادي وج بالطائف، بناء على محاكمة المتن.

وهذه الموضوعات يمكن مراجعتها في مظانها من هذا الكتاب، فهي نماذج مستقاة منه.

وهناك نماذج أخرى لا يتسع المقام لسردها، ولكن لا بد من الاعتراف بحقيقة تاريخية، وهي أن القرون الثلاثة الأولى انصب فيها جهد المؤرخين على جمع الروايات وتدوينها وتصنيفها في الكتب، مع قدر من الانتقاء، يتضح من المقابلة بين المؤلفات ومصادرها الأقدم، حيث يسقط المتأخر مجموعة من روايات المتقدم، كما فعل ابن هشام مع ابن إسحاق، والطبري مع مصادره الأولية. وبرغم أن الانتقاء نفسه يمثل عملا نقديا إلا أن الجهد الضخم الذي بذل في تثبيت الروايات وحفظها في الكتب استنفد طاقة الأوائل من المؤرخين، وقام المتأخرون منهم بدور التلخيص لأعمال الأوائل و التذييل عليهم.

وتبرز في مؤلفات متأخرة محاكمات دقيقة للمتون، كما يتضح ذلك بجلاء لمن يطلع على (البداية والنهاية) لابن كثير، و(فتح الباري) للحافظ ابن حجر في شرحه لقسم المغازي من صحيح البخاري، ولكن ذلك لا يعني أن نقد المتن تم بنفس التوسع الذي فازت به نصوص التاريخ الأوروبي في القرنين التاسع عشر والعشرين، بعدما اكتملت مناهج النقد التاريخي، ولكن هل من الإنصاف أن تُقَوَّم جهود القدامى بمقاييس حديثةو هي من منجزات التقدم العلمي في كل ميدان عبر عدة قرون؟!

ومع ذلك فإن تقويم العقلية النقدية عند علماء المسلمين القدامى ينبغي ألا يتم من خلال الكتب التاريخية وحدها، وإنما ينظر إلى جملة النتاج الفكري في الفقه والفقه المقارن (كتب أحاديث الأحكام) فلا شك أن كتب الفقه ركزت على المتون تركيزًا عظيمًا: تفسيرًا وتوضيحًا وإعرابًا واستنباطاً. ومن الواضح أن عمل المحدثين والفقهاء يتكامل، فلا بد للمنصف أن يعترف بأن السنة النبوية نالت عناية عظيمة ومتوازنة من قبل العلماء المسلمين.

وتتضح في كتب أصول الفقه المحاكمات الدقيقة للمتون التي تكشف عن عقلية نقدية فذة، وإذا كان المؤرخون القدامى معظمهم له جهود في حقول العلوم الإسلامية الأخرى، فإن الحكم عليهم ينبغي أن يكون من خلال تقويم جملة نتاجهم الفكري مع مراعاة عنصر الزمن، حتى لا يغمطوا حقهم من التقويم.

وأيضا لا بد من توضيح: أن الجانب النظري لنقد المتن كان متبلورا إلى حد كبير منذ القرون الأولى في كتب مصطلح الحديث، كما في أقسام المدرج والمعلل والمضطرب والشاذ والمنكر والموضوع وغيرها، مما يدور الكلام فيها على نقد الأسانيد والمتون معا، ولكن القصور كان في تطبيق ذلك عمليًا عند التعامل مع الرواية التأريخية، التي لم تحظ بالقدر نفسه من النقد الذي حظيت به الأحاديث النبوية.

ولابد أيضا من الإشارة إلى الموقف من المعجزات النبوية وإثباتها، حيث إن للرسول ﷺ معجزات كثيرة، وإن كان القرآن معجزته الدائمة الباقية.

إن إثبات المعجزة الخالدة (القرآن الكريم) ونفي بقية المعجزات الثابتة بالنقل الصحيح إنما هو في الحقيقة خضوع وانصياع للفكر المادي والفلسفات الوضعية، ولا بد للمسلم من الاستعلاء والاعتزاز، الذي يحقق له الاستقلال التام في النظر والبحث العلمي. ومن ثم فإن هذا البحث عُنِيَ بإثبات المعجزات جميعها عندما تثبت بالنقل الصحيح.

وقد اهتم البحث بالإشارة إلى الأحكام الفقهية وتاريخ تشريعها، لأن التاريخ للسيرة ينبغي أن يعنى بالجانب التشريعي الذي يحتكم إليه المجتمع، ويوضح الضوابط الخلقية والقانونية التي تحكم حركة الأفراد والجماعات،

ولا يمكن الفصل بين الجانب السياسي والعسكري والجانب الخلقي والتشريعي، خاصة في القرون الأولى من تاريخ الإسلام، حيث تتشابك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية بالعقيدة والشريعة تشابكًا وثيقًا، بحيث يصعب فهم حركة التاريخ في تلك المرحلة دون فهم روح الإسلام ومبادئه.

وقد لاحظ البحث إعطاء مساحة مناسبة لحركة الفرد إلى جانب الحركة الجماعية، فمن خلال بعض الشخصيات تظهر ملامح وأبعاد الحركة التاريخية لقوة فاعليتهم وأثرهم في دفع عجلة التاريخ، فليس من الصحيح إهمال أخبار الأبطال التاريخيين بحجة أنهم مجرد دمى في حركة المجتمع الواسعة. ولكن هؤلاء الأفراد لم يبرزوا لمجرد تفوقهم وامتيازهم على أقرانهم ووجود الاستعداد عندهم، إذ ما كانت هذه السمات المميزة لتظهر لولا العقيدة التي مست شغاف قلوبهم، وأوقدت وهجا منيرا في عقولهم وبصيرة عميقة في نفوسهم، فكان أن حدث التغيير الكبير في بناء الشخصية العربية ومقوماتها، وهذا الفهم سيعطي الفضل الأكبر للعقيدة، ويمنع الانزلاق نحو تمجيد «الفردية»، والإغراق في غرس نزعة الاستعلاء والغرور. ويكفي أن الرسول ﷺ وهو بطل الأبطال كان ينحني لله تعالى ويخشع بالدعاء، ويرد إليه الفضل أولا وآخرا في كل نصر وفتح.

ولا يجد القارئ أي اهتمام بالرد على الشبهات التي أثارتها بعض الدراسات الحديثة في موضوعات السيرة وخاصة دراسات المستشرقين، سواء كانت نتيجة تعسف في تفسير النصوص والأحداث بسبب الأهواء الدينية و العنصرية أو بسبب سوء فهم للغة العربية أو للإسلام وأحكامه ونظمه ومقاصده، وذلك لأن هذا المؤلف قصد رسم معالم السيرة بصورة

صحيحة، وهو جانب إيجابي يستحق أن يفرد فيه مصنف، ولا يعني ذلك التقليل من أهمية تصحيح الأخطاء، سواء كانت عفوية أم مقصودة، وقد نهضت بهذا العبء دراسات أخرى في الموضوع، وإن كنت أعتقد أن الاهتمام بالتاريخ الإسلامي ينبغي أن ينصب أولا على إعادة البناء قبل تناول الشبهات.

إن هذه الدراسة التي أقدم لها لا تمثل طموحي، ولكنها محاولة للإفادة من منهج المحدثين في نقد الرواية التاريخية، ويظهر بها التركيز على نقد الأسانيد والرواة إلى جانب نقد المتن، وخاصة في عملية الانتقاء من مجموع الروايات الضخمة التي دونها القدامى في السيرة. إذ إن الاعتماد على الروايات التي صححها النقاد القدامى أحيانا، أو الإفادة من منهجهم في تصحيح أو تضعيف ما لم يحكموا عليه من الروايات، هو أهم ما تهدف إليه هذه الدراسة، لينال البحث ثقة القارئ، وليعطي أصدق صورة عن السيرة.

وقد تبرز معان خلقية ودينية مؤثرة في الروايات التي أهملتها، لكنني لم أكترث لذلك ما دامت ضعيفة الثبوت، وقد ظهر جليًّا أن الاعتماد على صحيح الروايات وحسنها يكفل توضيح الأبعاد التاريخية للسيرة النبوية دون حاجة إلى الضعيف من الروايات.

ويلاحظ القارئ أن الروايات الضعيفة من الناحية الحديثية لم تستبعد نهائياً، بل تمت الإفادة منها في الموضوعات التي لا تتعلق بالعقيدة أو الشريعة، حيثما لم نجد روايات صحيحة وفق معايير المحدثين، حيث يمكن التعامل معها وفق معايير منهج النقد التاريخي.

ويلاحظ الاهتمام في هذه الدراسة بنقل الخبر عن شاهد عيان مشارك بالحادثة، وهو منهج معتبر في الدراسات التاريخية المعاصرة، كما أنه

معتبر في الدراسات الحديثية في القرون الهجرية الأولى، ونلحظ أن الإمام البخاري في صحيحه كثيرا ما يختار الرواية من طريق الصحابي المشارك بالحادثة، كما فعل في نقل قصة الإفك عن عائشة ﵂، وسبب نزول سورة المنافقين عن زيد بن الأرقم، وسبب نزول سورة الجمعة عن جابر بن عبدالله الأنصاري، وقصة نزول سورة التحريم عن عائشة، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة[١].

فشاهد العيان أدق رواية، إذ تشترك الحواس العديدة من العين والسمع واللمس في ضبط الخبر ... وهذا أقوى من النقل بواسطة السمع فقط، كما يحدث عندما يغيب عن الرواية شاهد العيان.

إن هذه الدراسة لم تبن على انتقاء للروايات يرتبط بخدمة فكرة معينة، ويهدف لتحقيق كسب (ايديولوجي)، بل إنه انتقاء للقوي من الروايات، سواء عومل بمعايير المحدثين أو بمعايير النقد التاريخي.

ومن ثم فإن الصورة التي ستعطيها الروايات هي أقرب الصور إلى الحقيقة التاريخية، خاصة أن فهمها والاستنباط منها تم وفق أساليب العربية وقواعدها، دون أي تعسف أو تمحل في التفسير.

وينبغي الانتباه إلى أن الانتقاء عندما يتم وفق قواعد صارمة، فإنه يدع مجالا لتفلت العديد من النصوص التاريخية التي يمكن التعامل معها وفق معايير أقل صرامة، ومن ثم فإن قراءة نصوص الواقدي وفق منهج النقد التاريخي تتيح الفرصة لإضافات أخرى لمادة السيرة، وهذا ينطبق على

(١) عصام عبد المحسن الحميدان: أسباب النزول وأثرها في التفسير ٣٧ - ٣٩ (رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة مقدمة لقسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

الروايات التي أوردها ابن إسحاق دون إسناد، كما ينطبق على روايات ابن سعد التي نقلها عن ابن الكلبي ...

إن هؤلاء الرجال المتخصصين في فن السيرة قد عوملوا من قبل النقاد القدامى بتساهل كبير بغية الإفادة من رصيدهم التاريخي الهائل.

إن الأمور المتفق عليها بين هؤلاء الإخباريين يمكن أن تحتل مكانها في الدراسات التاريخية ما لم تتعلق بالعقيدة أو الشريعة ..

أما بخصوص الآيات التي استشهدت بها في هذه الدراسة فقد راجعت الروايات المتعلقة بأسباب النزول، وأثبت ما تبين أنه نزل في الحادثة التاريخية أو تعقيبا عليها.

وقد نبه الحافظ ابن حجر إلى أنه «يوجد كثير من أسباب النزول في كتب المغازي، فما كان منها من رواية معتمر بن سليمان عن أبيه - يعني سليمان بن طرخان التيمي صاحب السيرة- أو من رواية إسماعيل بن إبراهيم ابن عقبة عن عمه موسى بن عقبة، فهو أصلح مما فيها من كتاب محمد بن إسحاق، وما كان من رواية ابن إسحاق أمثل مما فيها من رواية الواقدي»[(١)].

ومعنى أسباب النزول ذكر الأحداث والأسئلة التي نزل بشأنها وقت وقوعها[(٢)] أو بعده بيسير[(٣)]. ولكن دراسة روايات أسباب النزول للإفادة منها تاريخيا تقف أمامها عوائق عديدة، أهمها الاختلاف القديم حول سبب

(١) ابن حجر: العجاب في بيان أسباب النزول ق والسيوطي: الدر المنثور ٨/ ٧٠٢.

(٢) مثل سبب نزول ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ (الإسراء: ٨٥)، فيما أخرجه البخاري ٨/ ٤٠١ حديث رقم ٤٧٢١ ومسلم حديث رقم ٢٧٩٤.

(٣) مثل حادثة الإفك فإنها سبب نزول الآيات (صحيح البخاري حديث رقم ٤٧٥٠ وصحيح مسلم حديث رقم ١٧٩٧).

نزول العديد من الآيات. وخاصة عندما تتعارض الروايات الصحيحة في هذا المجال، كما يحدث في كتاب التفسير من صحيح البخاري. وعندما يصار إلى محاولة الجمع بالقول بتعدد المرات التي نزلت فيها الآية الواحدة[١] فالقصص قد تتعدد، والأحداث المتماثلة تتوالى في وقت متقارب، مما يحتاج إلى جواب أو فتيا، فتنزل الآية لتجيب أصحاب الوقائع عن حكم ما حدث لهم. لذلك قال ابن حجر: «لا مانع أن تتعدد القصص ويتعدد النزول»[٢].

وتجدر الإشارة إلى أن صحيح البخاري من أوسع كتب السنة التي استقصت روايات أسباب النزول، إضافة إلى أنها في أعلى درجات الصحة[٣]. وأن أوسع الصحابة رواية لأسباب النزول هو ابن عباس[٤]. ويلي صحيح البخاري في كثرة العناية بأسباب النزول مستدرك الحاكم[٥]، ومعظم ما أورده الحاكم من حديث ابن عباس (٢٩ رواية)، ويليه حديث عائشة (٧ روايات).

أما أوسع كتب السنة رواية لأسباب النزول فهو مسند أحمد (٢٨ رواية) معظمها صحيح وقليل منها ضعيف، حيث أورد معظم ما أورده البخاري وزاد عليه[٦].

---

(١) ابن حجر: فتح الباري ٨/ ٢٣٣، ٢٨٢، ٤٥٠.

(٢) فتح الباري ٨/ ٤٥٠ وانظر: عصام عبد المحسن الحميدان: أسباب النزول وأثرها في التفسير ٤٥ حيث أورد جميع ما ظهر فيه تعارض بين روايات البخاري في أسباب النزول.

(٣) عصام عبد المحسن: أسباب النزول ٧٢، ٧٤، ٧٩، ٨٢، ٩٧، ٩٨ - ٩٩، ١٦٢، ١٩٢ حاشية ٢.

(٤) السابق نفسه.

(٥) السابق نفسه.

(٦) السابق نفسه.

وتبقى كتب التفسير التي تكفلت ببيان أسباب النزول، سواء كانت الرواية مرفوعة أو موقوفة على الصحابة شاهدَي العيان أم كانت موقوفة على التابعين فمن بعدهم، وخاصة تفسير الطبري الذي احتوى على خمسمائة سبب نزول غير مكررة[١]، وقد يخرج للآية الواحدة خمسة أسباب لكنه لا يلتزم صحة الروايات، وأكثرها موقوف أو مقطوع[٢]. والآيات التي وردت روايات صحيحة مسندة إلى الصحابة في أسباب نزولها لا تكاد تبلغ الثلاثمائة من عدد آي القرآن (٦٢٠٠ آية)[٣].

وقد اختصت بعض الكتب بحصر الروايات في أسباب النزول، وهي: «أسباب النزول» للواحدي، و«لباب النقول» للسيوطي، و«العجاب في الأسباب» لابن حجر العسقلاني، وهذه الكتب هي العمدة في هذا الفن، وقد بلغت زيادات السيوطي على الواحدي ٣٧٠ رواية[٤].

لقد قمت بتدريس السيرة النبوية عشرين سنة في كلية الآداب بجامعة بغداد أولا ثم في الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد دونت محاضراتي لطلبة الجامعتين، ونقحتها مرارا، ونشرت بعض الموضوعات منها[٥]. على أمل أن أعيد النظر فيها لإعدادها للنشر كاملة، ثم واتتني الفرصة لإعادة كتابة قسم السيرة منها، بعد أن أشرفت على

(١) السابق نفسه.
(٢) السابق نفسه.
(٣) السابق نفسه.
(٤) السابق نفسه.
(٥) منها (أول دستور أعلنه الإسلام) - دراسة في كتابه ﷺ بين المهاجرين والأنصار واليهود في المدينة) نشر في مجلة كلية الإمام الأعظم سنة ١٩٧٢ م. و (أهل الصفة) نشر في مجلة الدراسات الإسلامية ١٩٦٨ م. و(موسى بن عقبة، أحد رواد المغازي الأوائل) نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية ١٩٦٧م. و(نظرة في مصادر السيرة النبوية) نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية ببغداد ١٩٧٠م.

رسائل العديد من طلبة الدراسات العليا لمرحلتي الماجستير والدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد وجهت تلك الرسائل إلى نقد مرويات السيرة النبوية وتحكيم مناهج النقد عند المحدثين فيها. فكانت محاولة ضخمة طبقت فيها تلك القواعد على سائر الروايات التي أوردتها كتب الحديث والتاريخ والتراجم والأدب عن السيرة، وتقع هذه الرسائل في أكثر من ستة آلاف صفحة (فلوسكاب)، وقد استغرق هذا المشروع أكثر من عشر سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٨)، ويعد أعظم إنجاز في توثيق مرويات السيرة النبوية برغم ما يكتنف التجارب الأولى من قصور في العادة[١]،

(١) نوقش من هذه الرسائل ما يلي:

١ - مرويات غزوة بني المصطلق (رسالة ماجستير) للدكتور إبراهيم القريبي، أعدها بإشرافي، ونشرها المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢ - مرويات غزوة حنين وفتح الطائف (أطروحة دكتوراه) أعدها بإشرافي الدكتور إبراهيم القريبي، ويقوم المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بنشرها حاليا.

٣ - مرويات غزوة أحد (رسالة ماجستير) أعدها بإشرافي الدكتور حسين الباكري.

٤ - مرويات فتح مكة (رسالة ماجستير) أعدها بإشرافي محسن الدوم رحمه الله.

٥ - مرويات السيرة في العهد المكي إلى نهاية حادث الإسراء والمعراج (رسالة ماجستير)، أعدها بإشرافي عادل عبد الغفور

٦ - أمهات المؤمنين (أطروحة دكتوراه)، أعدها بإشرافي الدكتور عبد العزيز آل عبد اللطيف.

٧ - مغازي موسى بن عقبة (رسالة ماجستير)، أعدها محمد باقشيش بإشرافي

٨ - مرويات تاريخ يهود المدينة (رسالة ماجستير)، أعدها الدكتور أكرم حسين علي بإشرافي.

٩ - السرايا والبعوث في عصر السيرة النبوية (رسالة ماجستير) يعدها بريك محمد بإشرافي.

١٠ - مرويات صلح الحديبية، (رسالة ماجستير) أعدها الدكتور حافظ محمد الحكمي، بإشراف الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد.

١١ - مرويات غزوة بدر، (رسالة ماجستير) أعدها الدكتور أحمد العليمي، بإشراف الدكتور السيد الحكيم.

١٢ - مرويات غزوة خيبر، (رسالة ماجستير)، أعدها الدكتور عوض الشهري، بإشراف الدكتور السيد الحكيم

١٣ - أحاديث الهجرة (رسالة ماجستير) أعدها الدكتور سليمان السعود، بإشراف الدكتور السيد الحكيم.

١٤ - مرويات غزوة تبوك، (رسالة ماجستير) أعدها عبد القادر السندي، بإشراف الدكتور محمد خليل هراس، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

١٥ - السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق في العهد المكي (أطروحة دكتوراه) أعدها الدكتور سليمان العودة، بإشراف الدكتور عبد الله بن يوسف الشبل، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

١٦ - مرويات غزوة الخندق أعدها الدكتور إبراهيم محمد عمير، بإشراف الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد.

وأملي كبير في أن يتمكن الباحثون من تطوير هذا الإنجاز والإفادة منه، ليتم إعادة تحليل السيرة وعرضها من جوانبها المختلفة بالاعتماد على الروايات الموثقة ووفق التصور الإسلامي الصحيح للأحداث والدوافع والسمات. لقد أغنت هذه الرسائل الجامعية تجربتي في كتابة السيرة، ومكنتني من الاستقراء الشامل من جديد لسائر مرويات السيرة مع الموازنة بينها والتأمل فيها خلال عشر سنوات انصرمت. وما زال العديد من الرسائل يكتب في السيرة بإشرافي. وإنني آمل أن يفيد المعنيون بكتابة السيرة النبوية من هذه الرسائل الجامعية في تقديم دراسات تحليلية نافعة، وهو الجانب الذي ما زال بحاجة إلى عناية كبيرة من قبل الكتاب المتمرسين وأصحاب الأقلام الراسخين والمفكرين الناضجين، وذلك خدمة للسيرة النبوية وتعميقا للمعاني السامية التي تحتاجها الأجيال الصاعدة بدرجة لا تقل عن الضرورات من وسائل المعيشة التي تسعى تكنولوجيا العصر إلى تهيئتها للإنسان، إذ إنما يمتاز الإنسان بروحه وعقله، وهما ينموان بالمعاني التي تغذيهما كما يغذي الطعام الجسد وإلا فإن إنسان الغد سيتحول إلى جسد بلا روح.

إن التخلف في مستوى النتاج الفكري الإسلامي لن يؤدي إلا إلى رضاع الأجيال من لبان العقول الغربية، التي تشبعت عبر قرون طويلة بجفاف المادية القاتلة، والبعد عن الله تعالى، والتمرد على القيم الروحية، والانقياد للفكر الوضعي الحائر. وإن ما صارت إليه المجتمعات الغربية المعاصرة من أخطار اجتماعية وخلقية هو نتاج الشجرة المسمومة التي غذتها الأفكار العلمانية، فلا بد أن يسعى مفكرونا لتجنيب أجيالنا أن تمر في الأطوار الاجتماعية نفسها التي مرت بها أوروبا .. وخير سلاح أن ترضع الأجيال المعاصرة من لبان الإسلام وفكره، فهو خير سبيل للوقاية من أخطار المادية القاتلة.

وأملي كبير في نقد هذه التجربة وتقويمها من قبل العلماء المدققين والباحثين المعنيين بدراسات السيرة والتاريخ الإسلامي، للإفادة من آرائهم في هذا الشأن، إذ ما زلنا في أول الطريق نحو تطبيق منهج المحدثين في نقد الروايات التاريخية في القرون الأولى، وهو أمر عسير يحتاج إلى استيعاب دقيق لمصطلح الحديث، ومرونة في التعامل وفقه مع الرواية التاريخية.

لقد سبق أن نشرت المقدمة والبابين الأول والثاني من (السيرة الصحيحة) بعنوان (المجتمع المدني)، ولكنني في هذه الطبعة الجامعة نقحت ما سبق نشره، وضممت إليه فوائد جديدة.

والله أسأل أن يتقبل عملي، ويجعله من حسناتي في حياتي وصدقاتي بعد مماتي، إنه خير مأمول وأعظم مسئول، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور أكرم ضياء العمري

المدينة المنورة

obeikandl.com

obeikandl.com

منهج كتابة تاريخ صدر الإسلام
ومصادر السيرة النبوية

obeikandl.com

منهج كتابة تاريخ صدر الإسلام

من الثغرات التي انتبه لها المفكرون المسلمون في بداية الستينيات من هذا القرن قضية إعادة صياغة التاريخ الإسلامي وفق التصور الإسلامي لحركة التاريخ من ناحية التفسير التاريخي، ووفق مناهج المحدثين من ناحية البحث في التاريخ الإسلامي ... ولا شك أن تقديم المقترحات والملاحظات حول إعادة صياغة التاريخ الإسلامي خلال أربعة عشر قرنا في غاية الصعوبة، لطول المدة الزمنية من ناحية، ولتنوع المصادر واختلافها من حيث التنظيم وطرق العرض واختلاف الجوانب، التي تستحق التركيز عليها في كل حقبة، وظهور انحراف عن الإسلام في الحياة السياسية منذ مدة مبكرة، ثم انحرافات أخرى في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتربوية في الأحقاب المتأخرة، ثم انحراف أخطر عن العقيدة والشريعة في القرن العشرين، مما يؤثر في تفسير دوافع حركة «التاريخ الإسلامي».

ولذلك سأقصر كلامي على إعادة صياغة تاريخ صدر الإسلام، ويشتمل على السيرة النبوية المطهرة وعصر الراشدين، حيث يقوي تأثير العقيدة في دوافع سلوك المسلمين من ناحية، كما أن المصادر تتشابه من ناحية التزامها بسوق الروايات تتقدمها الأسانيد على طريق المحدثين في الغالب، وكذلك لخطورة تاريخ صدر الإسلام، حيث يمثل التطبيق الصحيح لتعاليم الإسلام الكاملة الشاملة، فهو الصورة النموذجية والمثال الذي نسعى بمجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة للوصول إليه، وسأتعرض لبعض ملامح التصور الإسلامي للتفسير التاريخي، ثم أتعرض لمنهج البحث التاريخي وفق قواعد مصطلح الحديث مع تمهيد لذلك ببيان الحاجة إلى كتابة تاريخنا بأقلام إسلامية.

إن تاريخ الأمم الأخرى كتب بأقلام أبنائها وإن أسهم فيه غيرهم، والأصل أن نحمل - نحن المسلمين - مسئولية كتابة تاريخنا بأيدينا، وأن نعرف بحضارتنا ومبادئنا وقيمنا وفق فهمنا لها، وإن أسهم الآخرون في الكتابة معنا فإنها مشاركة محدودة، وليست هي الأصل في تصورنا لتاريخنا ولا في عرضنا له أمام أنظار العالم.

إن ما حدث هو عكس ما ينبغي، حيث إن التخلف الحضاري للعالم الإسلامي ينعكس على تقويمه لتاريخه. إن البعض من المعنيين بالتاريخ ما بين ناكصين عن الإسلام كارهين لتاريخه، معتقدين أنه سبب التأخر الحضاري في ديار الإسلام، وهم يحملونه حتى مسئولية الهزائم العسكرية أمام يهود، وهؤلاء يؤمنون بضرورة إحداث فجوة بين الماضي والحاضر وعزل الأجيال الإسلامية الجديدة عن الإسلام. وتراثه الأدبي، أو كسالى احترفوا الكتابة التاريخية، فهم يسودون الصحف البيضاء بما يترجمونه من كتب المستشرقين، التي يجدون فيها مادة للتدريس والكتابة لا تكلفهم عناء البحث والتدقيق والتأليف، ولا يبالون بعد ذلك بالسموم التي ينفثونها في المجتمع الإسلامي.

إن مما ساعد على ذلك تخلف الحركة الفكرية في العالم الإسلامي وعدم مواكبتها للحركة الفكرية العالمية، وذلك مرتبط بما حدث من تباين حضاري بين الشرق والغرب منذ عهد النهضة في أوروبا، فقلما تجد دراسة تاريخية جادة كتبت من قبل المسلمين في القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين، فلا غرابة إذا ما كانت معظم الدراسات التاريخية التي قام بها المسلمون في تلك المدة صدى وانعكاسا لآراء وأفكار المستشرقين.

أما المؤمنون بالإسلام، العاملون على توثيق صلة الأجيال الجديدة به، فهم يحملون عبئا ضخما ومسئولية كبيرة في هذا الميدان، لأنهم وحدهم القادرون على التصور الصحيح للتاريخ الإسلامي والمجتمع الإسلامي، ويتذوقون طعم الإيمان ويحسون بأثره على سلوكهم، مما يمكنهم من فهم دوافع حركة الفرد المسلم والمجتمع المسلم، ومن ثم حركة التاريخ الإسلامي.

إن التفسير الإسلامي منبثق من تصور الإسلام للكون والحياة والإنسان، فهو يقوم على الإيمان بالله تعالى وكتبه ورسله، وباليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من الله تعالى، وهو لا يخرج عن دائرة المعتقدات الإسلامية، وهو مبني على فهم دوافع السلوك في المجتمع الإسلامي الأول، مما يجعل حركة التاريخ الإسلامي ذات طابع متميز عن حركة التاريخ العالمي لأثر الوحي الإلهي فيه. وهو ليس تفسيرًا تبريريًّا، بل تبرز فيه خصائص الإيمان المستعلي على ما سواه. كما أنه ليس تفسيرًا ماديًّا يحصر المؤثرات على حركة التاريخ البشري في العوامل المادية كتبدل وسائل الإنتاج - كما في الفكر الماركسي، أو التفسيرات المعتمدة على أثر البيئة الخارجية (من مناخ وجغرافية واقتصاد ..). كما في الفكر المادي الغربي، بل هو يوضح دور الإنسان ومسئوليته عن التغير الاجتماعي والتاريخي في إطار المشيئة الإلهية. وكذلك فإنه ليس عنصريًّا يركز على دور شعب بعينه، بل يقوم دور الشعوب الإسلامية وفق حجمها وعطائها الحقيقي. كما أنه ليس طائفيًّا يوجه التاريخ لخدمة مذهب معين أو طائفة على حساب الحقائق التاريخية. وكل هذه الملامح تحتاج إلى تفصيل كثير لا مجال له في هذا الكتاب، لكنني سأفصل بعض هذه الملامح فقط، وأرجئ تفصيل بقية الملامح إلى وقت آخر إن شاء الله تعالى.

ملامح التصور الإسلامي للتفسير التاريخي

١ - مراعاة الحقائق التي قررها القرآن الكريم: مثلا (الأصل في عقائد البشر التوحيد لا الشرك) الأصل في عقيدة البشر التوحيد من لدن آدم عليه السلام، ثم طرأ عليهم الشرك ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ أي كانوا أمة واحدة على التوحيد، فلما تركوه وانحرفوا عنه أرسل الله تعالى الأنبياء ليردوهم إليه. هذا ما قرره القرآن الكريم، فإذا راجعنا كتب التاريخ القديم، وجدنا المؤرخ المنتسب للإسلام يقرر ما يخالف القرآن، حيث يذكر: أن الأصل عبادة الحيوان والكواكب والقوى الطبيعية، ثم نتيجة ارتقاء العقل البشري وصل إلى التوحيد .. وهم يعدون الفرعون «اخناتون» أقدم الموحدين، لأنه دعا إلى عبادة الشمس وحدها دون بقية المعبودات عند المصريين.

إن هذا التقرير يرجع إلى أمرين:

- **الأول**: إنكار الوحي والنبوة، حيث أُعِدَّ ظهور العقائد الدينية وتطورها من تعدد الآلهة إلى التوحيد مجهودًا بشريًّا، نتيجة الارتقاء العقلي والثقافي.
- **الثاني**: التأثر بنظرية داروين وتطبيق نظرية النشوء والارتقاء في مجال العقيدة الدينية.

على أن من الحق أن نذكر فكرة شاملة تتطابق مع النظرة القرآنية، طرحها عالم الأجناس البشرية إيفار ليسسنر في كتابه (الإنسان والله والسحر) تقول: «إن أسلافنا البدائيين قد اعتقدوا بوجود إله واحد، ثم انحطوا بالتدريج بسبب النفوذ الشرير لسحرة القبائل وساحراتها، وتحولوا إلى عباد لآلهة متعددة»*.

* اقتبسه كولن ولسن: الإنسان وقواه الخفية: ١٥٧.

إن المطلوب من المؤرخ المسلم أن يستوعب كليات التصور القرآني للتاريخ البشري ويلتزم به في الكتابة التاريخية، ولو ظهرت بعض النظريات التي تخالف بعض هذه الكليات، فليتهم هذه النظريات ما دامت لم تصبح حقائق قطعية، ومعظم استنتاجات التاريخ القديم ترتكز على علم الآثار والحفريات، وهي تعطي معلومات مشتتة لا تكفي لتغطية الفجوات الكبيرة في التاريخ البشري القديم، وإذا كان المؤرخ غير المسلم لا يستطيع التصور إلا من خلال الآثار المادية التي تزوده بالمعلومات... فإن المؤرخ المسلم يستند إلى القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو الكتاب الإلهي الوحيد الذي لم ينله التحريف والتبديل، وهي نعمة عظيمة أنعمها الله تعالى على المسلمين بحفظ كتابه، يتلونه كما أنزل في كل عصر، مطمئنة نفوسهم إلى أنه «كلام الله» مما له أعمق الأثر في نفوسهم وعقولهم وسلوكهم وشخصيتهم وطبيعة مجتمعهم وحضارتهم، وهو أمر لم يتحقق لأمة أخرى غير الأمة الإسلامية.

٢ - تفسير دوافع السلوك عند المسلمين في صدر الإسلام: إن دوافع السلوك في المجتمع الإسلامي الذي تهيمن عليه العقيدة تتأثر كثيرا بالتطلع إلى ما عند الله ... إلى الجزاء الأخروى، وصفوة المؤمنين لا يشركون دوافع أخرى في سلوكهم، إذ لا بد من إخلاصهم النية لله تعالى في كل أعمال المسلم، سواء كانت جهادًا بالنفس أو نشاطًا اجتماعيًّا أو اقتصاديًّا أو سياسيًّا، فنشاط المسلم في كل مجالات الحياة يدور حول محور - إرضاء الله تعالى - ويعرف المسلم أنه إذا أشرك في نيته فإنه يحبط عمله كما في الحديث الشريف: «**إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصًا له، وابتغي به وجهه**» وإذا كان هذا التصور يتحكم في الكثير من المسلمين الواعين اليوم، فكيف كان أثر ذلك في جيل الصحابة والتابعين والأتباع - وهم خير القرون - إذا؟

إن معرفة أثر الإسلام في تربية أتباعه في صدر الإسلام وتزكية أرواحهم وتثقيف عقولهم وإخلاص عقيدتهم وتوجههم إلى الله وحده بالعبادة والمجاهدة، يجعل من البدهي التسليم بأن الدافع لهم في مشاركتهم في الفتوح ونشر الإسلام والتمكين له وتنظيم المناطق المفتوحة والاجتهاد في حل المشكلات والأقضية المستجدة وفق تعاليم الإسلام، لم يكن دافعًا دنيويًّا، ولا رغبة في التسلط والاستحواذ، ولا طمعًا في خيرات البلاد المفتوحة، ولا فرارًا من شظف الحياة في الصحراء، كما يقول كايتاني وغيره من المستشرقين.

روى الطبري في خبر مفاوضة المغيرة بن شعبة لرستم، وما رد به على عروض رستم المادية مقابل تخلي المسلمين عن القتال، حيث أجابه المغيرة بقوله: «أتيناكم بأمر ربنا، نجاهد في سبيله، وننفذ لأمره، وننجز موعوده، وندعوكم إلى الإسلام وحكمه، فإن أجبتمونا تركناكم ورجعنا وخلفنا فيكم كتاب الله، وإن أبيتم لم يحل لنا إلا أن نعاطيكم القتال، أو تفتدوا نفوسكم بالجزية، فإن فعلتم وإلا فإن الله قد أورثنا أرضكم وأبناءكم وأموالكم. فاقبلوا نصيحتنا، فو الله لإسلامكم أحب إلينا من غنائمكم ...»[1].

وروى الطبري أن ربعي بن عامر دخل على رستم قائد الفرس في مجلسه فسأله: ما جاء بكم؟ فقال: «الله ابتعثنا، والله جاء بنا لنخرج من شاء من عبادة العباد .. إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، فأرسلنا بدينه إلى خلقه، لندعوهم إليه»، إن ما قاله كل من ربعي بن عامر والمغيرة بن شعبة للفرس لم يكن يعبر عن شعور فردي، وإنما كان يمثل الفكرة المهيمنة على قيادة المسلمين ومعظم جندها المجاهدين، ولا يمنع هذا القول من مشاركة بعض الأعراب في الجهاد ممن تحفزهم

(١) الطبري: تاريخ ٣/ ٥٢٠، ٥٢٨.

العوامل المادية إلى جانب الرغبة في الجهاد، لكن هؤلاء لا يمثلون قيادة الحركة ولا روحها الموجهة، إنما أقرر ذلك لأن المجتمع المسلم مجتمع بشري فيه الصفوة الخيرة، التي تلتزم المثل العليا، وتخلص النية لله، وتجعل كل همها كسب رضاه، وفيه طبقات دونها تأخذ نفسها بالحد الأدنى، الذي يحقق لها صفة الإسلام.

وينبغي أن يتقرر بوضوح كامل أن تفسير حركة التاريخ الإسلامي في صدر الإسلام لا يمكن أن يقوم به إلا المسلم الذي يردد كل يوم قول الحق تعالى لنبيه: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ﴾[1]. والذي تفاعل قلبه وشعوره مع القرآن والسنة، وأحس بأثرهما في صياغة شخصيته وتحديد دوافع سلوكه. ومن هنا جاءت التفسيرات الغربية والاستشراقية قاصرة عن فهم دوافع السلوك عند المسلمين في صدر الإسلام، فمثلا عندما يعرض المستشرق الأب (لا مانس) لحادثة سقيفة بني ساعدة - وهي سابقة رائعة لتطبيق الشورى الإسلامية، حيث اقتنعت الأكثرية برأي الأقلية - فإن صور المؤامرات في البلاط الفرنسي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر تشوه رؤيته لأحداث السقيفة، فيطلع علينا بصورة مشوهة، عندما يقرر تآمر أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ واتفاقهم على انتزاع الخلافة والتعاقب عليها فيما بينهم في سقيفة بني ساعدة.

إن الدراسات الاستشراقية، وهي كثيرة جدًّا، ومتباينة من حيث المستوى والدقة العلمية والبعد عن التعصب الديني والقومي، لكنها على العموم تصدر عن مفكرين عاشوا في بيئة بعيدة عن الإسلام، لها حضارتها وفلسفاتها ومقاييسها وأذواقها، فيصعب عليهم تذوق الإسلام، ومن ثم

(١) الأنعام الآيتان ١٦٢ - ١٦٣.

يتعذر عليهم فهم دوافع سلوك المسلم في حركته الفردية والجماعية، وهم يقيسون على التاريخ الأوروبي في تفسيرهم لحركة التاريخ الإسلامي برغم اختلاف طبيعة التاريخين، ولا نغفل عن كون الأوروبيين عموما ينظرون إلى العالم من خلال موقفهم المتفوق عسكريًّا وتكنولوجيًّا، فهم ينسبون كل مأثرة لأنفسهم وكل منقصة لسواهم. وعندما أرخ توينبي لحضارات العالم أعطى الحضارة الإسلامية مساحة ضيقة لا تتناسب مع حجمها ودورها الحقيقي في التاريخ العالمي.

إن أعظم قصور يواجه الدراسات الاستشراقية هو عجزها عن التصور السليم للإسلام وروحه وأثره في المجتمع الإسلامي وحركته التاريخية، وهو قصور كبير يمنع إمكان الاعتماد على هذه الدراسات، خاصة في عصر السيرة والراشدين، حيث تتطابق النظرية الإسلامية مع الواقع التاريخي.

٣ - تقويم الحضارة يرتبط بمدى ملاءمتها لعبادة الله: إن المؤرخ المسلم لا يحكم على المستوى الذي تبلغه أي حضارة من خلال منجزاتها المادية فقط، وإنما ينظر إلى مدى تحقيقها للهدف الأساسي الذي وضعه «الخالق» عز وجل «لخلقه»، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾. فالحضارة السامية في نظر المسلمين هي التي تهيئ الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية الملائمة، لتوجه الإنسان نحو توحيد الله وإفراده بالعبودية و التزام تعاليمه في كل ألوان النشاط الذي يمارسه، دون أن تعيقه المؤسسات والأجهزة القائمة في المجتمع أو توقعه في التناقض بين «عقيدته» و«سلوكه»، ودون أن تضغط عليه لتحرفه عن التزامه أمام رب العالمين. لذلك مهما تقدمت الحضارة في العلوم والمعارف والآداب والفنون، ومهما تفننت في ريازة الدور والقصور وفي الأثاث واللباس والطعام .. وفي تيسير الحياة المادية الرخية للإنسان، أقول

مهما وصلت الحضارة في التقدم المادي فإنها تبقى في نظر المؤرخ المسلم «متخلفة» و«قاصرة» ما دامت لا تهيئ الظروف الملائمة لعبادة الله والوفاء بالالتزام بشرعه. والحضارة الإسلامية نفسها مرت بمراحل تاريخية مختلفة .. ولا شك أن التضخم في منجزاتها المادية لم يكن في صدر الإسلام، بل كان في القرنين الثالث والرابع الهجريين، لذلك فإن المؤرخ الغربي آدم ميتز يرى أن القرن الرابع الهجري يمثل أوج الحضارة الإسلامية في حين أن المؤرخ المسلم يرى أن عصر صدر الإسلام يمثل أوج الحضارة، لأنه أكثر ملاءمة لعبادة الله وتوحيده، وسلوك المسلمين في صدر الإسلام أكثر التزاما بتعاليم الشريعة من سلوك المسلمين في القرن الرابع الهجري، وهذا ما أشار إليه الرسول الأعظم ﷺ في حديثه: «**خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**».

إن هذا المنطق والتصور يبدوان غريبين بالنسبة للمؤرخين غير المسلمين، لأنهم يخضعون في مقاييسهم لقيم الحضارة الغربية، أما المؤرخ المسلم فإن الأمر يبدو بدهيا أمامه، لأنه تمكن من تمزيق طوق القيم والمقاييس والتصورات المنبثقة عن الحضارة المادية الغربية، ولم يتم ذلك إلا بعد الوعي الإسلامي الذي ظهرت آثاره في العالم الإسلامي المعاصر .. ومن آثاره التفلت من كماشة الحضارة الغربية والاستعلاء بالإيمان والإسلام عليها والشعور بالذات والاستقلال الروحي والفكري. وهو أمر يمثل الخطوة الصحيحة على طريق الحضارة إن شاء الله.

٤ – رفض منطق «التبرير» كأساس لتفسير تاريخ صدر الإسلام. إن هذا المنطق أثر للقهر النفسي والفكري، الذي أحدثه الغزو الفكري في عقولنا، ومن ذلك الأسلوب الاعتذاري الذي يستخدمه بعض المؤرخين المسلمين

المعاصرين في الكلام عن الجهاد في الإسلام وحركة الفتوح الإسلامية واعتبارها دفاعا عن حدود شبه جزيرة العرب أمام تحركات الفرس والروم، بل إن غزوات الرسول ﷺ لم تسلم من هذا الأسلوب التبريري، وجعلها دفاعاً عن دولة المدينة المنورة (دراسة العلامة محمد شبلي النعماني عن السيرة مثلاً، فهو على فضله وقع في هذا الخطأ). بل إن بعض المؤرخين المسلمين ذهب إلى نفي روايات صحيحة عندما عجز عن التبرير الذي يريده، فقد نفى أحد الكتاب[1] روايات ابن إسحاق حول قتل مقاتلة بني قريظة، وهي ثابتة في كتب الحديث والسيرة والتاريخ. وكأنه يشك في عدالة قتلهم، فالتفسير الإسلامي إذا ليس دفاعيًّا تبريريًّا، بل ينطلق من اعتقاد أن الإسلام حق وما عداه باطل، وأن ما شرعه الإسلام من الجهاد وغيره حق لا يحتاج إلى اعتذار أو تبرير، حتى لو بدا ذلك غريبًا أمام الذهنية المهيمنة على الناس في القرن العشرين، لأننا لا نطوع «الإسلام وتاريخه» لأذواق الناس واتجاهاتهم الفكرية في «عصر معين»، فما يحبذه الناس في عصر قد ينكرونه في عصر آخر، وما يحسبه أبناء بلدة حسنا يراه سواهم منكرا، والحكم لله ولشرعه، وليس لأذواق الناس وأهوائهم، والله غالب على أمره.

٥ - استعمال المصطلحات الشرعية في الكتابة التاريخية: إن استعمال المصطلحات الشرعية ضروري عند كتابة التاريخ الإسلامي من خلال التصور الإسلامي النابع من القرآن الكريم والسنة المطهرة، لأن هذه المصطلحات ذات دلالة واضحة ومحددة، ولأنها معايير شرعية لها قيمتها في وزن الأشخاص والأحداث. والقرآن الكريم قسم الناس إلى «المؤمن» و«الكافر» و«المنافق»، ولكل من الثلاثة صفات محددة ثابتة ودقيقة، لا

(١) د. وليد عرفات: في بحث قدمه في مؤتمر السنة والسيرة بقطر. وقبل ذلك في المؤتمر الدولي للتاريخ ببغداد.

تقبل التلاعب فيها. فما ينبغي أن نحيد عن هذا التقسيم إلى مصطلحات نبتت في أوساط غير إسلامية، كوصف الإنسان بأنه «يميني» أو«يساري» أو غير ذلك من النعوت غير الشرعية، التي ليست محددة بصورة دقيقة ثابتة، وكذلك فإن الحكم على الأعمال والمنجزات الحضارية ينبغي أن تستخدم فيه المصطلحات الشرعية، وهي «الخير» و«الشر» و«الحق» و«الباطل» و«العدل» و«الظلم»، كما حددها الشرع، ولا تستخدم معايير الفكر الغربي «كالتقدمية والرجعية».

لقد انجرَّ بعض الكتاب المسلمين إلى استخدام مصطلحات وألفاظ ليست في «القاموس الإسلامي»، وفي ذلك يكمن خطر الذوبان في الفكر الجاهلي والضياع وسط مصطلحاته الكثيرة، التي تفقدنا ذاتيتنا المستقلة.

إن استعمال المصطلحات الشرعية عند إعادة صياغة التاريخ الإسلامي ضروري جدًّا للحفاظ على استقلال التصور والمنهج الإسلامي وإبراز هويته بالإضافة إلى أن المصطلحات الشرعية أوضح وأدق من المصطلحات الغربية.

والآن، ما هو المقصود بالبحث في التاريخ الإسلامي وفق مناهج المحدثين؟.

المقصود: أن للمحدثين مناهج وطرقاً في نقد الأحاديث ومعرفة الصحيح من الضعيف، والمطلوب تطبيق هذه المناهج في نقد الروايات التاريخية المتعلقة بتاريخ صدر الإسلام، لأن هذه الروايات التاريخية تشبه الأحاديث من حيث وجود الأسانيد التي تتقدم المتون، مما يمكن الناقد من معرفة الرواة المتعاقبين، الذين نقلوا الخبر أو الرواية خلفًا عن سلف. وتستمد المعلومات عن الرواية من كتب علم الرجال، التي تختص ببيان

أحوال الرواة، فمثلا شرط الصحيح من الحديث هو أن يرويه العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة، فشرط الرواية التاريخية الصحيحة: أن كل رواتها المتعاقبين إلى - شاهد العيان - متدينون تدينًا صحيحاً، وعندهم ملكة الحفظ التي تمنع وقوعهم في الأوهام والتخليط، وتؤدي إلى ضبطهم للرواية، سواء في صدورهم أو كتبهم، يضاف إلى ذلك أن تكون الرواية متفقة مع الروايات الأخرى، التي يرويها رواة يتمتعون بتوثيق أكثر، أما إذا خالفتها فهي شاذة مرجوحة، وكذلك أن لا يكون في الرواية التاريخية علة خفية قادحة بصحتها: كالتدليس الخفي أو الإرسال الخفي أو الاضطراب في معلومات المتن، وإذا كانت الروايات التاريخية لا ترقى إلى درجة الصحة الحديثية وفق الشروط المتقدمة، فإنه ينظر إلى تعدد طرقها بجمع ما يتعلق بالمسألة التاريخية الواحدة، والنظر في اتفاقها أو اختلافها، فإن تعددت مخارج الرواية الواحدة، فإنها تقوى خاصة عند استحالة اجتماع الرواة الذين رووها واتفاقهم على الكذب.

ولكن ينبغي ملاحظة منهج المحدثين عند التعامل مع الرواية التاريخية فهم يتساهلون في رواية الأخبار التاريخية، كما نلاحظ عند ثقات المؤرخين مثل محمد بن إسحاق وخليفة بن خياط والطبري، حيث يكثرون من الأخبار المرسلة والمنقطعة. كما أن الطبري يكثر النقل عن رواة في غاية الضعف مثل هشام بن الكلبي وسيف بن عمر التميمي ونصر بن مزاحم وغيرهم.

ولا شك أن عدم تمحيص المؤرخين للأخبار كما فعلوا في الحديث، واكتفاءهم بإلقاء العهدة على الرواة المذكورين في أسانيد الروايات ألقى عبئًا كبيرًا على «المؤرخ المعاصر المسلم»، لأنه يحتاج إلى بذل جهد ضخم

للوصول إلى الروايات الصحيحة بعد فهم وتطبيق منهج المحدثين، وهو أمر لم يعد سهلا ميسورًا، كما كان بالنسبة لخليفة بن خياط أو الطبري، بسبب تضلعهم في مناهج المحدثين وطرق سبرهم للروايات وتمييزها، وعلى أي حال فنحن لا نبخس قدامى المؤرخين حقهم وفضلهم، فقد جمعوا لنا المادة الأولية بالأسانيد التي تمكننا من الحكم عليها ولو بعد جهد وعناء.

والآن ماذا بعد سبر الروايات وتمييز صحيحها من سقيمها؟

المطلوب اعتماد الروايات الصحيحة وتقديمها ثم الحسنة ثم ما يعتضد من الضعيف، لبناء الصورة التاريخية لأحداث المجتمع الإسلامي في عصر صدر الإسلام .... وعند التعارض يقدم الأقوى دائما ... أما الروايات الضعيفة التي لا تقوى أو تعتضد، فيمكن الإفادة منها في إكمال الفراغ الذي لا تسده الروايات الصحيحة والحسنة، على ألا تتعلق بجانب عقدي أو شرعي، لأن القاعدة «التشدد فيما يتعلق بالعقيدة أو الشريعة»، ولا يخفى أن عصر السيرة النبوية والخلافة الراشدة مليء بالسوابق الفقهية، والخلفاء الراشدون كانوا يجتهدون في تسيير دفة الحياة وفق تعاليم الإسلام، فهم موضع اقتداء ومتابعة فيما استنبطوا من أحكام ونظم لأقضية استجدت بعد توسع الدولة الإسلامية على أثر الفتوح.

أما الروايات التاريخية المتعلقة بالعمران كتخطيط المدن وريازة الأبنية وشق الترع ... أو المتعلقة بوصف ميادين القتال وأخبار المجاهدين الدالة على شجاعتهم وتضحيتهم فلا بأس من التساهل فيها.

وقد تعقب ابن حجر العسقلاني إنكار بعض النقاد لخبر غريب، فقال: «في طرق هذه القصة القوي والضعيف، ولا سبيل إلى رد الجميع، فإنه ينادي

علـى من أطلقه بقلـة الاطلاع والإقدام على رد ما لا يعلمـه، لكن الأولى أن ينظر إلى ما اختلفت فيه بالزيادة والنقص، فيؤخذ بما اجتمعت عليه، ويؤخذ من المختلف ما قوي، ويطرح ما ضعف واضطرب، فإن الاضطراب إذا بعد به الجمع بين المختلف، ولم يترجح شئ منه التحق بالضعيف المردود»[1].

ومـا دمنـا قد قبلنا هـذا «المبدأ»، فإنـه يمكن الإفادة بصورة واسـعة من كتب الحديث في دراسـة عصر السـيرة النبوية والخلافة الراشـدة، لأن كتب الحديث خُدِمَت أكثر من كتب السيرة والتاريخ من قِبَل النقاد، فمثلا قد تميز صحيحـا البخاري ومسـلم، وعُـرف أن كل ما فيهما صحيح بعد الدراسـات النقدية التي قام بها حفاظ كبار قدامى ودارسـون معاصرون، وحتى الأحرف اليسيرة المنتقدة فيهما صمدت أمام النقد، لأن أصولها معروفة ولم ينفرد بها البخاري ومسـلم. وما دام الأمر كذلك فيمكـن إذا اعتماد ما أورده البخاري ومسـلم من روايات تتعلق بالسـيرة والراشـدين، ثم النظر في روايات السنن الأربعـة وموطـأ مالك، التي لقيت سـبرًا وتمحيصًا أيضًـا، برغم أنها لا ترقى إلى درجة الصحيحين ولا تخلو من الضعيف.

إن كتـب الحديـث تحوي قـدرًا كبيرًا من أخبـار السـيرة، وإن كانت لا تغطي كل أحداثها، ومن هنا تبرز أهمية النقد الحديثي لروايات كتب السـيرة والتاريخ ...

فكبـار المحدثيـن أمثال الحافظ ابن سـيد الناس في كتابـه (عيون الأثر في المغازي والشمائل والسير)، والحافظ الذهبي في كتابه (تاريخ الإسلام) عندما كتبا السـيرة النبوية اعتمدا على الكتب السـتة (البخاري ومسـلم وأبي

(١) العجـاب فـي بيان الأسـباب (مخطوطة) منهـا صورة في مكتبـة الجامعة الإسـلامية بالمدينة المنورة.

داود والترمذي والنسائي وابن ماجة)، لكنهما لم يتمكنا من الاستغناء عن كتب السيرة والتاريخ.

ولابد هنا من إيضاح حقيقة مهمة قد يؤدي إغفالها إلى شكنا في صحة تصورنا لسيرة النبي ﷺ وصحة معلوماتنا عن الخلفاء الراشدين المهديين. وهذه الحقيقة هي أن كتب الحديث تدعم ما أوردته كتب السيرة والتاريخ في معظم الجوانب المتعلقة بالسيرة، وخاصة سيرتي محمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١ هـ) وموسى بن عقبة (ت ١٤٠ هـ)، والأولى وصلت إلينا بعنوان سيرة ابن هشام الذي قام بتهذيبها .. وقد خصصت سيرة ابن إسحاق، لأن السيرة التي تقابلها هي مغازي الواقدي، الذي رماه المحدثون بالوضع وضعفوه برغم تصريحهم بغزارة مادته في السيرة .... والحق أن الدراسة لمغازي الواقدي تكشف عن صحة ما يقوله المحدثون، فكثير من الرواة الذين يسوق الواقدي الروايات بواسطتهم لا نجد لهم تراجم في كتب علم الرجال.

وهناك اتجاه خاطئ عند بعض المستشرقين تابعهم فيه بعض مؤرخينا يُعلي من شأن مغازي الواقدي على سيرة ابن إسحاق .. والحق أن سيرة ابن إسحاق أدق وأوثق، وتتطابق معلوماتها مع معلومات كتب الحديث في كثير من الجوانب. إن الفرق بين كتب الحديث وكتب السيرة يتمثل في كون كتب السيرة تسوق كثيرا من الروايات بأسانيد مرسلة ومنقطعة، وتوجد هذه الروايات في كتب الحديث متصلة مسندة مما يوثق معلومات كتب السيرة، ولكن لا شك أنه ستتم الإضافات والتعديلات إذا اعتمدنا على كتب الحديث إلى جانب كتب السيرة والتاريخ، وإذا طبقنا قواعد النقد الحديثية على «الرواية التاريخية». وفيما يلي بعض النتائج التي سنحصل عليها بسبب تطبيق هذا المنهج، والتي اتضحت لي من دراساتي الخاصة بهذا الموضوع.

١ - زيادة اليقين بصحة معلوماتنا عن سيرة النبي ﷺ، التي تقدمها كتب السيرة المعتمدة، وخاصة سيرة ابن إسحاق.

وهذا من رحمة الله بعباده أن حفظ لهم سيرة نبيه، ليتمكنوا من الاقتداء به.

٢ - إضافة معلومات تكمل جوانب حياة الرسول ﷺ الشاملة لأمور الدين والدنيا، وهذه الإضافات التي تقدمها كتب الحديث مهمة، لأن كتب التاريخ والسيرة المختصة اقتصرت على المغازي دون تفاصيل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والإدارية في عصر السيرة.

٣ - توضيح بعض الجوانب التي اختلف فيها المؤرخون والمحدثون، مثلا «غزوة بني المصطلق» يذكر البخاري في صحيحه أن الرسول ﷺ داهمهم على غرة، أما كتب السيرة فتذكر أنه أنذرهم، وأنهم تأهبوا لقتاله وقاتلوه على ماء المريسيع.

ففي مثل هذه الحال نحتاج إلى فهم موقف الإسلام من إنذار العدو، وسوف نطالع ثلاثة آراء للعلماء:

- الأول: يقول بعدم الوجوب مطلقا، وهو رأي حكاه المازري والقاضي عياض.
- الثاني: يقول بالوجوب مطلقا. وإلى هذا الرأي ذهب الإمام مالك وآخرون.
- الثالث: يقول بالوجوب سنة لمن لم تبلغهم الدعوة، وعدم الوجوب بالنسبة لمن بلغتهم. وإلى هذا الرأي ذهب الأئمة أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأتباعهم، وهو الراجح[1].

(١) راجع نيل الأوطار للشوكاني ٧/ ٢٦٢.

وبما أن بني المصطلق ممن بلغتهم الدعوة، فإن رواية الإمام البخاري في مهاجمة الرسول ﷺ لبني المصطلق على غرة منسجمة مع هذا الرأي الراجح، ولا داعي إلى ترجيح رواية ابن إسحاق وبقية كتاب السيرة عليها، بحجة أنها أكمل وأن رواية البخاري تخالف النص القرآني ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ﴾[1].

٤ - التعديل في بعض الموضوعات المتعلقة بالسيرة التي لم تهضمها الدراسات المعاصرة المعتمدة على كتب السيرة والتواريخ فقط، مثلًا «نظام المؤاخاة»، و«الوثيقة التي كتبها النبي ﷺ كدستور للمدينة أول الهجرة» ....

ولكن ينبغي أن لا نبالغ في حجم التعديل الذي سيحدث في صورة السيرة، كما تظهر عند كتاب السيرة القدامى، وكما عرفها المسلمون في خلال الأربعة عشر قرنا الماضية، فإن الدراسة والمقارنة تكشف عن التطابق بين كتب الحديث وكتب السيرة في كثير من الأسس والتفاصيل معا، وهذا من حفظ الله تعالى لسيرة نبيه، لتبقى منارا يقتدي بها المسلمون في كل عصر ومصر. فكان أن هيأ لها جهابذة المحدثين من طبقة التابعين وتلاميذهم لكتابتها في وقت مبكر، مستقين أخبارها من الصحابة الذين كانوا شهود عيان ومشاركين في الأحداث، فلم يقع انقطاع بين الأحداث والتدوين يؤدي إلى الضياع أو التحريف أو التهويل، وعندما نستعرض أصحاب كتب السيرة نجد معظمهم من المحدثين، وليسوا من الأدباء أو القصاصين، ولذلك أهميته، فهم معروفون بالتوثيق، ولهم مناهج نقدية واضحة. وأساليبهم جدية بعيدة عن المبالغة والحشو والخيال.

---

(١) سورة الأنفال ٥٨.

٥ - بيان أن علماء المسلمين حرصوا على جمع كل ما ورد عن رسول الله ﷺ من أحاديث وأخبار سيرته، سواء كانت - في رأيهم صحيحة أو مختلقة، وأحيانا ضُم النوعان من الروايات في كتاب واحد، مع البيان الصريح لحال الرواية من الصحة أو الضعف، أو البيان الضمني لذلك بذكر السند الذي يحتوي على اسم الراوي المتهم.

وأحيانا أخرى يضم الكتاب الأخبار الصحيحة فقط، كما هو شأن صحيحي البخاري ومسلم، في حين ضمت بعض المؤلفات الأخبار الواهية والموضوعة فقط، مثل العلل المتناهية للدارقطني، واللآلئ المصنوعة للسيوطي، وتنزيه الشريعة لابن عراق.

إن الحرص على جمع الصحيح والموضوع ينفي أن يكون المسلمون قد حجبوا بعض أخبار سيرة النبي ﷺ. بل إن القرآن أشار إلى اتهامات المشركين للرسول ﷺ وشبههم، فكان أحيانا المصدر الوحيد للتعرف على وجهة نظر خصوم الإسلام[1].

(١) النحل ١٠٣، الفرقان ٤، ٥، ٧ - ٨، ٤١، المؤمنون ٦٨ - ٧٠، الزخرف ٣١.

ضرورة المرونة في تطبيق قواعد المحدثين في نطاق التاريخ الإسلامي العام

لا شك أن اشتراط الصحة الحديثية في كل رواية تاريخية نريد قبولها فيه تعسف، لأن ما تنطبق عليه هذه الشروط لا يكفي لتغطية العصور المختلفة للتاريخ الإسلامي، مما يولد فجوات في تاريخنا، وإذا قارنا ذلك بتواريخ العالم فإنها كثيرا ما تعتمد على روايات مفردة أو مؤرخين مجهولين، بالإضافة إلى ذلك فهي مليئة بالفجوات .. لذلك يكفي في الأوقات اللاحقة التوثق من عدالة المؤرخ وضبطه لقبول ما يسجله مع استخدام قواعد النقد الحديثي في الترجيح عند التعارض بين المؤرخين.

إن اشتراط الأمانة والثقة والدين في المؤرخ ضروري لقبول شهادته على الرجال والأمم وتقويم دورهم التاريخي، إن مراحل التاريخ الإسلامي كلها بحاجة إلى إعادة تقويمها من وجهة النظر الإسلامية، وقد تبين مدى تغير الصورة التاريخية لمدة ما من تاريخنا، عندما يتناولها بالبحث كُتَّاب مسلمون منصفون كما حدث في إعادة تقويم الدولة العثمانية وفتح ملفها من جديد. ويبدو لي أن التغير الذي سيحدث في تصورنا للتاريخ الأموي والعباسي وما بعدهما من حلقات حتى تاريخنا المعاصر سيكون كبيرًا جدًّا .. وسيكشف عن مدى الزيف والتحريف الذي أصاب تاريخنا ...

ولا يسعني إلا أن أدعو المؤرخين المسلمين إلى تقديم دراسات مفصلة تكشف عن ملامح التفسير الإسلامي للتاريخ وعن أبعاد المنهج النقدي الذي تعامل وفقه روايات التاريخ الإسلامي، كما أحذر شبابنا من الاعتماد في فهم

أحداث التاريخ الإسلامي وتصور عظماء رجاله على روايات تسوقها كتب التاريخ والأخبار دون تمحيص، مما يعطي صورا مشوهة لأحداث التاريخ الإسلامي، لتأثر الإخباريين الذين اعتمدهم الطبري وغيره من المؤرخين بالأهواء المختلفة والاتجاهات المذهبية والسياسية المتباينة، التي طبعت رواياتهم عن عصر الراشدين وما بعده من عصور الأمويين والعباسيين، وأنه لابد من محاولة جادة لإعادة صياغة التاريخ الإسلامي بأقلام إسلامية تؤمن بالله وبرسوله، وتحس بدور الإسلام وأثره في تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا.

obeikandl.com

مصادر السيرة النبوية

تعتمد دراسة السيرة النبوية على مصادر متنوعة، منها الأصلية ومنها التكميلية، فمن المصادر الأصلية في دراسة السيرة النبوية القرآن الكريم والحديث الشريف وكتب الدلائل والشمائل وكتب السيرة المختصة والتواريخ العامة، أما المصادر التكميلية فهي لا تختص بالسيرة أو التاريخ، بل تتناول موضوعات أخرى، لكنها تفيد في حقل دراسة السيرة، مثل كتب الأدب ودواوين الشعر وكتب الرجال والتراجم وكتب الجغرافية التاريخية وكتب الفقه وكتب الأنساب ومعاجم اللغة ... إلخ.

ولا شك أن استيعاب هذه المصادر عند دراسة السيرة يعطي (أكمل صورة ممكنة)، وهي صورة واضحة فيها كثير من التفاصيل.

وسأحاول إعطاء فكرة عن هذه المصادر وقيمتها وكيفية استعمالها، وأول ما ينبغي أن يلتفت إليه الباحث: أن هذه المصادر تتباين قوة وضعفا وأصالة ووضعا، لذلك لا ينبغي أن توضع في مصاف واحد وتعامل على السواء، فلا يمكن معارضة آية قرآنية أو حديث صحيح برواية من كتب التاريخ أو الأدب[1]، فلا بد إذا من تقويم هذه المصادر ووضعها في الموضع الذي تستحق.

---

(١) ممن وقع في هذا الخطأ أبو رية في كتابه (أضواء على السنة المحمدية)، وانظر التنبيه عليه في (مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢٩٣ - ٢٩٤). وانتقد جواد علي كلا من المستشرقين شبرنكر وكايتاني لاعتمادهما على الشاذ والغريب والضعيف والروايات المتأخرة، وتقديمهما ذلك على الروايات المعتبرة في دراستيهما للسيرة، بغية إثارة التشكيك (جواد علي: تاريخ العرب في الإسلام، السيرة النبوية ص ٩ - ١١).

ويقف القرآن الكريم في مقدمة مصادر السيرة[١]، والقرآن هو كلام الله تعالى المنزل على نبيه محمد ﷺ لفظا ومعنى بطريق الوحي، ويتضمن بيان العقيدة الإسلامية والشريعة الإسلامية، وترد فيه آيات الأحكام ذات الأهمية الكبيرة في بيان النظم الإسلامية ونشأتها، فهي تلقي ضوءًا على التشريعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عمل بمقتضاها النبي ﷺ في إدارة الدولة الإسلامية الأولى.

وفي القرآن الكريم ذكر لبعض الأحداث التاريخية في عصر السيرة مثل بدر، أحد، الخندق، حنين[٢]، حيث يصور الظروف والأجواء العامة التي وقعت فيها الغزوات والأحداث الأخرى المهمة، وخاصة الأبعاد النفسية مما لا نستطيع الحصول عليه - بالدقة والصدق التي ترد في القرآن الكريم - من المصادر الأخرى.

وكذلك نجد فيه تصويرا دقيقا للصراع الفكري والمادي بين المسلمين واليهود في الحجاز[٣]، وبإشارة القرآن الكريم إلى الأمم الماضية وسع النظرة التاريخية عند المسلمين، فشملت دراساتهم التاريخية الأنبياء السابقين والأمم الماضية، وبتطرقه إلى أحداث خارج شبه الجزيرة العربية كالصراع بين الروم والفرس جعلهم يهتمون بالتاريخ العالمي، فيسجلون أخبار الروم والفرس والترك والأحباش وغيرها[٤].

---

(١) حلل محمد عزت دروزة الآيات القرآنية المتعلقة بالسيرة في كتابه «سيرة الرسول».

(٢) نجد تفصيلا عن بدر في سورة الأنفال، وعن أحد في سورة آل عمران وعن الخندق في سورة الأحزاب، وعن حنين في سورة التوبة، كما أشارت آيات في سور أخرى إلى هذه الغزوات.

(٣) انظر عن الصراع الفكري سورة البقرة، وعن الصراع المادي سورة الحشر والأحزاب مثلًا.

(٤) الدوري: نشأة علم التاريخ عند العرب ص ١٨، ٥١.

ولكن ينبغي أن لا نتوقع ورود تفاصيل عن الأحداث التاريخية في القرآن الكريم، لأنه ليس كتابا في التاريخ بل هو دستور للحياة، ثم إن هناك صعوبة في معرفة أسباب نزول كثير من الآيات وأوقاتها، إما لعدم ورود روايات في ذلك، أو لتضارب الروايات الواردة[١]، مما يحتاج إلى تحقيق لتمييز الروايات الصحيحة أولاً، ثم إزالة التعارض إن وجد بعد ذلك.

وينبغي التفطن إلى أن الإفادة التامة من القرآن الكريم لا تتم إلا بالرجوع إلى كتب التفسير الموثقة، وخاصة التفسير بالمأثور مثل تفسير الطبري وتفسير ابن كثير، وينبغي أيضا الرجوع إلى كتب الناسخ والمنسوخ، وكتب أسباب النزول وغيرها مما يتصل بالقرآن وعلومه.

إن بعض المؤرخين المعاصرين يأنفون من الرجوع إلى هذه المؤلفات، ويعتمدون على ذوقهم في فهم أساليب اللغة ومعانيها، مما يؤدي بهم إلى وقوع في أخطاء كبيرة، مثل تفسير المستشرقين لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾، حيث ذهبوا إلى أن الأمية هنا تعني الجهل بالدين لا الكتابة، في حين أن القرآن الكريم وصف النبي ﷺ بأنه ﴿ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ﴾، ولا يعقل أن يكون النبي جاهلًا بالدين[٢].!!!

إن النزاهة العلمية تقتضي الرجوع إلى كتب التفسير الموثقة وإعطاء النصوص القرآنية معانيها الصحيحة المرادة، وليس تأويلها تبعا للهوى رغبة في دعم رأي أو مذهب، وقد حذر النبي ﷺ من ذلك بقوله: «**من قال في القرآن برأيه أو بما لا يعلم فليتبوأ مقعده من النار**»[٣].

(١) صالح العلي: محاضرات في تاريخ العرب قبل الإسلام (فصل المصادر).
(٢) صبحي الصالح: علوم الحديث ص ١٥ - ١٦.
(٣) مقدمة تفسير ابن كثير.

أما عن أهمية الحديث في دراسة السيرة المطهرة، فإن الأحاديث توضح العقائد والآداب الإسلامية، وتبين أحاديث الأحكام النواحي العبادية والتشريعية من صوم وصلاة وحج وزكاة ونظم سياسية ومالية وإدارية، ولا يمكن تكامل تصور الإسلام إلا بمعرفة الحديث، ولكل هذه الجوانب التي تناولتها الأحاديث صلة بالحياة الثقافية والاجتماعية و الاقتصادية والإدارية في عصر النبي ﷺ، وما تلاه، لأن المسلمين التزموا - بتطبيق «السنة» في حياتهم إلى حد كبير.

وكذلك فإن بعض مصنفات الحديث تخصص قسما للمغازي والسير مثل صحيح البخاري[1].

ولا شك أن مادة السيرة في كتب الحديث موثقة يجب الاعتماد عليها وتقديمها على روايات كتب المغازي والتواريخ العامة، وخاصة إذا أوردتها كتب الحديث الصحيح، لأنها ثمرة جهود جبارة قدمها المحدثون عند تمحيص الحديث ونقده سندا ومتنا، وهذا التدقيق والنقد الذي حظي به الحديث لم تحظ به الكتب التاريخية، ولكن ينبغي التفطن إلى أن كتب الحديث - بحكم عدم تخصصها - لا تورد تفاصيل المغازي وأحداث السيرة، بل تقتصر على بعض ذلك، مما ينضوي تحت شرط المؤلف أو وقعت له روايته، ومن ثم فإنها لا تعطي صورة كاملة لما حدث، وينبغي إكمال الصورة من كتب السيرة المختصة، وإلا فقد يؤدي ذلك إلى لبس كبير[2].

(١) انظر كتاب المغازي في الجزء الخامس منه.

(٢) ورد في الصحيحين أن النبي ﷺ هاجم بني المصطلق وهم غارون (أي بغتة دون إنذار)، وهو يخالف منهجه ﷺ المتمثل بالآية الكريمة: ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ﴾ (الأنفال: ٥٨)، وكتب السيرة توضح أنه أنذر بني المصطلق، فلو اقتصرنا على رواية الصحيحين دون أن نتبين حكم الإسلام في إنذار العدو لوقعنا في خطأ ولبس، (انظر: محمد الغزالي فقه السيرة، ط ٤ ص ١٠، ٣٠٨).

ولكن بسبب ترتيب الأحاديث في كتب الحديث: إما على الرواة من الصحابة مثل كتب المسانيد ومن أجلها مسند الإمام أحمد بن حنبل، أو على المواضيع مثل الكتب السنة، دون مراعاة عنصر الزمن في كلا الترتيبين، لذلك تبرز أمام الباحث صعوبة تحديد الأحاديث زمنيًا على أن كتب السير والتاريخ المرتبة على السنين تسد هذا النقص في كثير من الحالات. إن أقدم كتب الحديث الشاملة التي وصلت إلينا هي موطأ مالك وصحيحا البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة ومسند الدارمي ومسند أحمد بن حنبل[١].

أما كتب الدلائل فهي تتناول المعجزات والدلائل التي تبين صدق النبي ﷺ.

وبرغم أن كتب الحديث اشتملت على أبواب في علامات النبوة وآياتها ودلائلها[٢] وخصائص الرسول ﷺ، لكن أقدم من أفردها محمد بن يوسف الفريابي (ت ٢١٢هـ)، وهو محدث ثقة ثبت في كتابه (دلائل النبوة)[٣]، ثم علي بن محمد المدائني (ت ٢٢٥هـ) في كتابة (آيات النبي)[٤]، وداود ابن علي الأصبهاني (ت ٢٧٠هـ) في كتابه (أعلام النبوة)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في مؤلفه (أعلام رسول الله)، وابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ) في كتابه (أعلام النبوة)، وأبو بكر بن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، وأبو عبدالله بن منده (ت ٣٩٥هـ)، وأبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)،

---

(١) يعطي كتاب (مفتاح كنوز السنة) لفنسنك فكرة عن كمية الأحاديث المهمة المتعلقة بموضوعات السيرة كما يعين كتاب (المعجم المفهرس في ألفاظ الحديث النبوي) لفنسنك وجماعة من المستشرقين على تخريج أحاديث السيرة.

(٢) صحيح البخاري ٢/ ١٤٠ ط. بولاق، وصحيح مسلم وغيرهما من الكتب.

(٣) الألباني: فهرست مخطوطات الظاهرية ٣٧٣.

(٤) ابن النديم: الفهرست ١١٣.

وقد طبع مختصر[١] منه، وفيه روايات كثيرة ضعيفة. والقاضي عبدالجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) في كتابه (تثبيت دلائل النبوة) وهو مطبوع.

وأبو العباس جعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢هـ).

وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) وكتابه مطبوع، ويضم أحاديث صحيحة وحسنة وأخرى ضعيفة وموضوعة، وقد امتدح الحافظ الذهبي هذا الكتاب[٢].

وأبو الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ) وكتابه مطبوع.

وأبو القاسم إسماعيل الأصفهاني (ت ٥٣٥هـ).

وعمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٤هـ) في كتابه (خصائص أفضل المخلوقين)، وأخيرا جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه (الخصائص الكبرى)، وهو مطبوع ويتناول السيرة والدلائل والشمائل. وكتب الخصائص كثيرة فاقتصرت على بعضها، وليست هذه القائمة مشتملة على سائر ما أُلِّف، فهناك مؤلفات أخرى في هذا الموضوع.

أما كتب الشمائل فتتناول أخلاق وآداب وصفات النبي ﷺ، وأقدم من أفردها: أبو البختري وهب بن وهب الأسدي (ت ٢٠٠هـ) في مؤلفه «صفة النبي» و ثم أبو الحسن علي بن محمد المدائني (ت ٢٢٤هـ) في كتابه «صفة النبي» ثم داود بن علي الأصبهاني (ت ٢٧٠هـ) في كتابه (صفة أخلاق النبي) كما ذكر ابن النديم[٣] و والحافظ الترمذي (ت ٢٧٩هـ) في كتاب (الشمائل النبوية والخصائص المصطفوية) وهو مطبوع.

---

(١) (ابن كثير ٣/ ٤، ٩ وابن حجر ٧/ ١٨١، ١٠/ ٩ ومغلطاي: الزهر الباسم ١/ ١١١).
(٢) سير أعلام النبلاء ٦/ ١١٦.
(٣) الفهرست ٢٧٢.

ثم أبو الشيخ عبدالله بن محمد بن حيان الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ) في كتابه (أخلاق النبي وآدابه) وهو مطبوع.

ثم أبو سعيد عبدالملك بن محمد النيسابوري (ت ٤٠٦هـ) في كتاب (شرف المصطفى). ثم أبو العباس المستغفري (ت ٤٣٢هـ) في كتاب (شمائل النبي).

ثم القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) بعنوان (كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى) وهو مطبوع أيضا، وهو كتاب جامع. وخرج أحاديثه الحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه (مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا). وهو مطبوع.

وشرحه عدد من العلماء منهم علي القاري (ت ١٠١٤هـ) في (شرح الشفا) مطبوع، والخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) في كتابه (نسيم الرياض في شرح الشفا للقاضي عياض)، ثم صنف الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) كتابه (شمائل الرسول) وهو مطبوع.

أما كتب السيرة المختصة، فإنها تلي من حيث: الدقة القرآن الكريم والحديث الشريف، ومما يعطيها قيمة علمية كبيرة أن أوائلها كتبت في وقت مبكر جدًّا، وعلى وجه التحديد في جيل التابعين، حيث كان الصحابة موجودين فلم ينكروا على كتَّاب السيرة مما يدل على إقرارهم لما كتبوه، والصحابة على علم دقيق وواسع بالسيرة، لأنهم عاشوا أحداثها وشاركوا فيها، وكانت محبتهم للرسول ﷺ وتعلقهم به ورغبتهم في اتباعه وأخذهم بسنته في الأحكام سببا في ذيوع أخبار السيرة ومذكراتهم فيها وحفظهم لها، فهي التطبيق العملي لتعاليم الإسلام. وقد اشتهر عدد من الصحابة

باهتمامهم الكبير بموضوع السيرة، منهم عبدالله بن عباس وعبدالله بن عمرو بن العاص والبراء بن عازب[١].

وكذلك فإن التبكير في كتابة السيرة قلل إلى حد كبير من احتمال تعرضها للتحريف أو للمبالغة والتهويل أو للضياع.

ولقد كتبت عدة دراسات حديثة عن رواد كتابة السيرة من التابعين ومن تلاهم[٢]، ولكنها لم تهتم ببيان حالهم من الجرح والتعديل ولم تُقوَّم مؤلفاتهم من زاوية حديثية ووفق قواعد مصطلح الحديث، وهم:

أبان بن عثمان بن عفان (ت١٠١ - ١٠٥ هـ) وهو محدث ثقة عن التابعين.

---

(١) ابن سعد ٥/ ٢٩٢ ومسند أحمد ٢/ ١٧٩، ١٨٠، ١٨٤، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٢٢.

(٢) من الدراسات الشاملة في تاريخ كتابة السيرة:

هوروفتس: المغازي الأولى ومؤلفوها.

مارغوليوس: دراسات عن المؤرخين العرب.

عبد العزيز الدوري: نشأة علم التاريخ عند العرب

صالح العلي: فصل ضمن كتابه (محاضرات في تاريخ العرب قبل الإسلام).

جواد علي: فصل في بداية كتابه (تاريخ العرب في الإسلام، السيرة النبوية).

سيدة إسماعيل كاشف، دراسة في مصادر التاريخ الإسلامي.

مارسدن جونس: مقدمته لكتاب (مغازي الواقدي).

حسين نصار: نشأة التدوين التاريخي عند العرب.

وكتبت بحوث خاصة بواحد من رواد المغازي مثل مقال الدوري (دراسة في سيرة النبي ﷺ ومؤلفها ابن إسحاق) ودراسة fuck عن محمد بن إسحاق (بالإنجليزية) ومقال خالد العسلي عن علي المدائني ومقال أكرم العمري عن موسى بن عقبة، والحاجة الشديدة إلى قيام ببحوث دقيقة أخرى تتناول بقية رواد المغازي.

عـروة بـن الزبير بـن العوام (ت ٩٤هـ) وهو محدث ثقة مـن التابعين، ويعد أحد الفقهاء السبعة المشهورين في المدينة[١].

عامـر بن شـراحيل الشـعبي (ت ١٠٣ هـ). وهـو محدث ثقـة له كتاب المغازي[٢].

عاصم بن عمر بن قتادة (ت ١١٩ هـ) وهو محدث ثقة.

محمـد بـن مسـلم بـن شـهاب الزهـري (ت١٢٤هـ) وهـو مـن كبار المحدثيـن فـي عصره[٣]. وثقـه الجهابذة من علماء الجـرح والتعديل، وهو أول من اسـتخدم طريقـة جمع الأسـانيد ليكتمل السـياق وتتصل الأحداث

(١) تصرح رواية ابن سـعد بأن أبان بن عثمان بن عفان كتب المغازي (الطبقات ٥/ ١٥٦) وتبين روايـة أخـرى أنه كتاب كبير وأنـه يبرز فضائل الأنصـار، وأنه كتبه قبل سـنة اثنتين من الهجرة (الموفقيـات ٢٢٢ - ١٢٣) وانظـر التفاصيل في دراسـة الدكتور محمـد مصطفى الأعظمي: (مغازي عروة بن الزبير ٢٧ - ٢٩) ويرى الأستاذ الدكتور بشار عواد معروف (تهذيب الكمال للمزي ١/ ٩١ حاشـية ١) أن نسـبة كتاب المغازي لأبان بن عثمان مجرد وهم، والصواب أنه لأبان بن عثمان البجلي مولاهم المعروف بالأحمر، حيث ينسب الصفدي إليه كتاب «المبتدأ والمبعـث والمغازي والوفاة والسـقيفة والردة»، وهذا الذي ذهب إليـه الدكتور الفاضل ترده روايتـا ابـن سـعد والزبير بن بـكار. وقد أخـذ المغيرة بـن عبد الرحمـن المخزومـي المدني المغـازي كتابة عن أبان بن عثمان بن عفـان، فكانت كثيرا ما تقرأ عليه، وقبل وفاته أمر أولاده بتعليمها (ابن عساكر: تاريخ دمشق ١٧/ ق ٢٠٢ ترجمة المغيرة بن عبد الرحمن).

(٢) جمع الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي مرويات عروة من رواية أبي الأسود عن عروة فقـط، ونشـرت من قبـل مكتب التربية العربي لـدول الخليج. وقد نص علـى تأليف عروة في المغازي كل من ابن النديم (الفهرسـت ١٢٣) والذهبي: (سـير أعلام النبلاء ٦/ ١٥٠) وابن حجر: (فتح الباري ٥/ ٣٣٣) والسـخاوي: (الإعلان بالتوبيخ ٨٨) وحاجي خليفة (كشـف الظنون ٢/ ١٧٤٧).

(٣) الخطيب: تاريخ بغداد ١٢/ ٢٣٠.

دون أن تقطعها الأسانيد، وقد انتقد الزهري لتلفيقه الحديث أحيانا عن عدد من شيوخه دون أن يفرد حديث كل واحد منهم عن الآخر، لكن هذا الانتقاد الذي حكاه القاضي عياض عن القدامى رده كبار العلماء مثل النووي والعراقي، حيث أوضحا أن عمله جائز ما دام قد بين ذلك وما دام الجميع ثقات[١].

شرحبيل بن سعد المدني (ت ١٢٣) وهو صدوق اختلط بآخره، مات وقد قارب المائة[٢]. وقد خرج ابن خزيمة وابن حبان حديثه في صحيحيهما، وقال ابن عيينة: لم يكن أحد أعلم بالمغازي والبدريين منه[٣].

يزيد بن هارون الأسدي المدني (ت ١٣٠هـ) تابعي ثقة، ألف في المغازي معتمدا على عروة والزهري، يروي عنه ابن إسحاق[٤].

عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم (ت ١٣٥هـ)، وهو محدث ثقة من التابعين.

موسى بن عقبة (ت ١٤٠هـ) وهو محدث ثقة من تلاميذ الزهري، وقد أثنى الإمام مالك على كتابه في المغازي، وقال: إنه أصح المغازي[٥]. وقال يحيى بن معين: «كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح هذه الكتب)»[٦].

---

(١) انظر النووي شرح صحيح مسلم ٥/ ٦٢٨، والعراقي: طرح التثريب ٨/ ٤٧.
(٢) تقريب التهذيب / ٢٦٥.
(٣) تهذيب التهذيب ٤/ ٣٢١ - ٣٢٢.
(٤) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٩/ ٢٢٥.
(٥) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٦/ ١١٥.
(٦) المصدر السابق ٦/ ١١٧.

وقال الإمام الشافعي: «ليس في المغازي أصح من كتاب موسى بن عقبة مع صغره وخلوه من أكثر ما يذكر في كتب غيره»(١).

وقال الذهبي: «وأما مغازي موسى بن عقبة فهي في مجلد ليس بالكبير، سمعناها وغالبها صحيح ومرسل جيد، لكنها مختصرة تحتاج إلى زيادة بيان وتتمة»(٢).

وقد اطلع الحافظ ابن حجر على مغازي موسى بن عقبة، وتملك حق روايتها بالإجازة(٣). وكذلك سمعها علي بن عثمان بن الصيرفي (ت ٨٤٤هـ) من حسن بن محمد بن القريشة(٤).

سليمان بن طرخان التيمي (ت ١٤٣هـ) وهو محدث ثقة من التابعين، ويعد من علماء الجرح والتعديل، وقد اطلع الحافظ ابن حجر على سيرته(٥).. له كتاب (السيرة الصحيحة) مفقود إلا قسما(٦).

معمر بن راشد (ت ١٥٣ هـ) وهو محدث ثقة من تلاميذ الزهري أيضا. «كان من أوعية العلم مع الصدق والتحري والورع والجلالة وحسن التصنيف»(٧).

---

(١) الخطيب: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢٢٥.
(٢) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٦/ ١١٥ - ١١٦.
(٣) المعجم المفهرس ١/ ١٨٤، ٢/ ٢٧ ب.
(٤) معجم الشيوخ لابن فهد ١٧٥.
(٥) فتح الباري ١/ ٢٣، ٧/ ٤٩٧، ٨/ ٧١١ ويذكر أن الذي رواه هو محمد بن عبد الأعلى عن معمر بن سليمان عن أبيه، وكان قد أطلع عليها من قبله ابن خير الأشبيلي، وتملك حق روايتها (فهرست ٢٣١)، ونقل منها السهيلي (الروض الأنف ١/ ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢/ ٤٨، ٥٣).
(٦) نشره فون كريمر بالهند في آخر كتاب مغازي الواقدي، وهو في ٧٧ صفحة.
(٧) سير أعلام النبلاء ٧/ ٦.

محمد بن إسحاق (ت١٥١ هـ) من تلاميذ الزهري، إمام في المغازي لكن مروياته لا ترقي إلى درجة الصحيح بل الحسن، بشرط أن يصرح بالتحديث لأنه مدلس، سيرته على الحسن والضعيف معا، وقد قال ابن عدى «وقد فتشت أحاديثه فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو يهم، كلما يخطئ غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به».

وهذه الشهادة عظيمة الأهمية لا لمكانة ابن عدي ولتشدده في التوثيق فقط، بل لأنها مبنية على سبر الروايات، وليس على نقل أقوال النقاد القدامى فقط، والتي تدور حول اتهام ابن إسحاق بالقدر وبالتشيع وبالتدليس[١] وبالتصحيف فقد انتقده يحيى بن سعيد الأموي بقوله: «ابن إسحاق يصحف في الأسماء لأنه إنما أخذها من الديوان»[٢] ومرة باحتمال كذبه في الرواية عن فاطمة زوجة هشام بن عروة بن الزبير، ولم يثبت كذبه فقد رد الاتهام عدد من الأئمة النقاد منهم الإمام أحمد بن حنبل، وقال الحافظ الذهبي: «لا ريب أن ابن إسحاق كثَّر وطوَّل بأنساب مستوفاة، اختصارها أملح، وبأشعار غير طائلة حذفها أرجح، وبآثار لم تصحح، مع أنه فاته شئ كثير من الصحيح لم يكن عنده، فكتابه محتاج إلى تنقيح وتصحيح ورواية ما فاته:[٣].

وقال الذهبي: «ابن إسحاق حجة في المغازي، وله مناكير وعجائب»[٤].

وقد أجاد الحافظ الذهبي في بيان مرتبة حديثه، فقال عنه: «وله ارتفاع بحسبه، ولا سيما في السير، وأما في أحاديث الأحكام فينحط حديثه فيها عن رتبة الصحة، إلا فيما شذ فيه فإنه يعد منكرًا»[٥].

«وثناء الأئمة على ابن إسحاق وشهادتهم له بالإمامة والحفظ والصدق أضعاف أضعاف القدح فيه»[٦].

(١) المصدر السابق ٧/ ١٣٩.
(٢) العسكري: تصحيفات المحدثين ١/ ٢٦.
(٣) المصدر السابق ٦/ ١١٦.
(٤) العلو للعلي الغفار ٣٩.
(٥) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٧/ ١٤١.
(٦) ابن القيم أحكام أهل الذمة ١/ ٣٣٢.

وقال الحافظ العراقي: «المشهور قبول حديث ابن إسحاق إلا أنه مدلس، فإذا صرَّح بالتحديث كان حديثه مقبولًا»[١].

وقال الحافظ الذهبي[٢]: «والذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث صالح الحال صدوق، وما تفرد ففيه نكارة، فإن في حفظه شيئا، وقد احتج به الأئمة».

وقال أيضًا «كان أحد أوعية العلم، حبرًا في معرفة المغازي والسير، وليس بذلك المتقن، فانحط حديثه عن رتبة الصحة، وهو صدوق في نفسه مرضي»[٣].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «ما ينفرد به وإن لم يبلغ الصحيح فهو في درجة الحسن إذا صرح بالتحديث ... وإنما يصحح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن، ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحا، وهذه طريقة ابن حبان ومن ذكر معه»[٤]. ولا يعني ذلك توثيق سائر مرويات كتابه في السيرة، فقد أورد فيها روايات منكرة ومنقطعة، كما قال عنه الحافظ الذهبي: «صالح الحديث ما له عندي ذنب إلا ما قد حشاه في السيرة من الأشياء المنكرة والمنقطعة»[٥].

وقد قام الحافظ ابن حجر بتخريج الأحاديث المنقطعة في سيرة ابن هشام في مصنف مستقل، وللأسف فُقِدَ هذا المصنف[٦].

(١) العراقي: طرح التثريب شرح التقريب ٨/ ٧٢.
(٢) الذهبي: ميزان الاعتدال ٣/ ٤٧٥.
(٣) الذهبي: تذكرة الحفاظ ١/ ١٧٣.
(٤) ابن حجر: فتح الباري ١١/ ١٦٣.
(٥) الذهبي: ميزان الاعتدال ١١/ ٤٦٩.
(٦) عنوان المجد ١/ ق ٥١.

إن رواة السيرة عن ابن إسحاق هم زياد بن عبدالله البكائي - ومن طريقه رواها ابن هشام - وبكر بن سليمان - ومن طريقه يروي خليفة بن خياط في التاريخ - وسلمة بن الفضل الأبرش - وفيه يقول الطبري: «ليس من لدن بغداد إلى أن يبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل»[١].

ويونس بن بكير (ت ١٩٥ هـ) - ويرى ابن حجر أنه صدوق يخطئ[٢]، ويرى الذهبي بأنه حسن الحديث. وقد أخرج له مسلم في الشواهد لا في الأصول، وذكره البخاري في الشواهد[٣]. في حين أن ناقدا قديما هو أبو داود السجستاني كان يصرح بأنه ليس بحجة، وأنه كان يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث[٤]. وإبراهيم بن سعد الزهري (ت ١٨٥ هـ) - ومن طريقه يروي أحمد بن محمد بن أيوب صاحب المغازي- وهي الرواية التي اقتبس بواسطتها الحاكم النيسابوري في المستدرك[٥]. - وهارون بن أبي عيسى - حيث اعتمد ابن سعد على روايته - وعبدالله بن إدريس الأودي- ومن طريقه أخذ ابن سعد أيضا. ويحيى بن سعيد الأموي الذي تحصل على المغازي عن ابن إسحاق سماعا وزاد فيها[٦]. وتوجد بعض الاختلافات بين هذه الروايات للسيرة، مما يدل على أن ابن إسحاق كان ينقح في سيرته مع الأيام.

ويبدو أن رواية يونس بن بكير من أقدم هذه الروايات، وأن البكائي حمل نسخة كان ابن إسحاق قد نقحها، ومن ذلك أن عبدالله بن مسعود

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب ٤/ ١٥٤.
(٢) ابن حجر: تقريب التهذيب ٢/ ٣٨٤، وسقطت منه كلمة «صدوق»، لكنها مثبتة في الطبعة الباكستانية ص ٣٤٠. والذهبي: سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٤٥.
(٣) ابن حجر: تهذيب التهذيب ١١/ ٤٣٤ - ٤٣٥.
(٤) الذهبي: ميزان الاعتدال ٤/ ٤٧٨.
(٥) الحاكم: المستدرك ٣/ ١٢٨.
(٦) الخطيب: تأريخ بغداد ١٤/ ١٣٣.

ذكره ابن إسحاق - في رواية البكائي - في مهاجرة الحبشة الهجرة الثانية[١].
وفي رواية يونس بن بكير عده في المهاجرين الأولين[٢].

كذلك فقد ورد في رواية البكائي أن جعفر بن أبي طالب هو الذي كلم النجاشي باسم المسلمين.

أما في رواية يونس بن بكير فإن عثمان بن عفان هو الذي كلم النجاشي، وأن جعفر بن أبي طالب قام بعمل المترجم فقط، ولكن ابن إسحاق عقب على هذه الرواية بنفي صحتها[٣].

ومن هذه الاختلافات بين الروايات العديدة لسيرة ابن إسحاق ما ذكره ابن إسحاق في رواية يونس بن بكير من أن النبي ﷺ أرسل إلى النجاشي الأصحم كتابا - في الوقت الذي أرسل فيه كتبًا إلى ملوك الأرض - يدعوه إلى الإسلام[٤]. في حين لم يذكر (الأصحم) في رواية البكائي[٥].

مما يدل على تنقيح ابن إسحاق لسيرته، لأن النجاشي أصحمة أسلم، فتكون الدعوة موجهة لنجاشي آخر بعده، كما نص على ذلك الإمام مسلم[٦].

أبو معشر السندي (ت ١٧١ هـ) وهو بصير في المغازي ضعيف في الحديث، لكن ضعفه نسبي يكتب معه حديثه، لاسيما حديثه عن محمد بن كعب ومحمد بن قيس تمشيا مع رأي الطبقة المتوسطة من النقاد، لأن منهج

(١) سيرة ابن هشام ١/ ٣٥٨.
(٢) ابن إسحاق: السير و المغازي، تحقيق سهيل زكار، ١٧٦، ٢٢٨.
(٣) المصدر السابق ٢١٨.
(٤) سيرة ابن إسحاق، تحقيق محمد حميد الله ٢١٠.
(٥) سيرة ابن هشام ٤/ ٢٧٩.
(٦) صحيح مسلم ٣/ ١٣٩٧.

المحدثيـن الأخـذ بقول الطبقة المتوسـطة في التجريـح إذا تعارض مع قول الطبقة المتشددة[١].

وعبدالملك بن محمد بن أبي بكر بن حزم المدني (ت ١٧٦هـ) محدث ثقة في كتابه «المغازي»[٢].

يحيى بن سعيد الأموي (ت ١٩٤هـ) محدث ثقة صنف المغازي.

الوليد بن مسلم الدمشقي (ت ١٩٦هـ) محدث ثقة.

ويونـس بن بكيـر (ت ١٩٩هـ) وهو أحد رواة سـيرة ابن إسـحاق، وله زيادات على المغازي، كما ذكر الحافظ ابن حجر[٣].

محمـد بن عمر الواقدي (ت٢٠٧هـ). وهـو ضعيف عند المحدثين[٤] مع غزارة مادته العلمية، ويقدم أحيانا إضافات على سيرة ابن إسحاق، ويبدي رأيه في الروايات ويرجح بينها[٥]. وكان يمتلك مكتبة كبيرة تضم ستمائة قمطر كتـب، واحتاج نقلها من الكرخ إلى الرصافة إلى عشـرين ومائة وقر[٦]. ولم يقتصر على ما في الكتب بل تتبع مواضع الأحداث التاريخية بنفسه ووصفها، ولا تصلح مروياته للاحتجاج بها فيما يتعلق بالعقيدة والشريعة، ولكنها تنفع في وصف تفاصيل الأحداث مما لا يتصل بالعقيدة والشـريعة، خاصة إذا لم

(١) راجـع ابـن حبان: المجروحيـن ٣/ ٦٠، والتاريـخ الكبير للبخـاري ٨/ ١١٤، وتاريخ بغداد للخطيـب ١٣/ ٤٢٧، والذهبي: سير أعلام النبـلاء ٧/ ٤٣٥ - ٤٤٠، وابـن حجر: تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢٠ - ٤٢١.

(٢) ابن النديم: الفهرست ٢٨٢.

(٣) الإصابة ١/ ٢٤٢.

(٤) الخطيب: تاريخ بغداد ٣/ ٢١.

(٥) الدوري: نشأة علم التاريخ عند العرب ٣١. ومارسدن جونسن: مقدمة مغازي الواقدي ٣٤.

(٦) الخطيب: تاريخ بغداد ٣/ ٥ - ٦.

يخالف الأخبار الصحيحة، فقد قال الحافظ ابن حجر -وهو الذي حكم على الواقدي بأنه متروك-: «والواقدي إذا لم يخالف الأخبار الصحيحة ولا غيره من أهل المغازي فهو مقبول عند أصحابنا»[١]. وقد انتقى الحافظ ابن حجر من مغازي الواقدي وقال: إنه في نفسه مصدر عند أهل العلم وأركان معدي المغازي مما لا يخالف غيره فيه[٢]. والملاحظ في استقراء مغازيه أنه يسوق روايات كثيرة، من طرق فيها رجال لا نجد لهم تراجم في كتب علم الرجال، وأما الروايات التي ينقلها ابن سعد عن الواقدي فيبدو أنه انتقاها، حيث نجد تراجم رجال الإسناد في كتب علم الرجال، ومعنى ذلك أن أسانيد الواقدي فيها رجال ليست لهم رواية في الحديث، لذلك لم تترجم لهم كتب الرجال، أو أنهم مختلقون وضع أسماءهم الواقدي أو بعض شيوخه. وقد قال الإمام أحمد: «الواقدي يركب الأسانيد»[٣]. ومن هنا يتضح سبب اتهام المحدثين النقاد له بالكذب والوضع وحكمهم عليه بأنه متروك، ولا شك أن جمع مرويات الراوي ودراستها والحكم عليه من خلالها كان منهج كثير من الأئمة النقاد في الحكم على الرواة المكثرين.

وقد لخص الحافظ الذهبي الحكم عليه بدقة بارعة، فقال: «جمع فأوعى، وخلط الغث بالسمين، والخرز بالدر الثمين، فاطرحوه لذلك، ومع هذا فلا يستغنى عنه في المغازي وأيام الصحابة وأخبارهم». ثم قال: «وقد تقرر أن الواقدي ضعيف، يحتاج إليه في الغزوات والتاريخ، وتورد آثاره من غير احتجاج. أما في الفرائض فلا ينبغي أن يذكر، فهذه الكتب الستة ومسند أحمد وعامة من جمع في الأحكام تراهم يترخصون في إخراج أحاديث

(١) ابن حجر: التلخيص الحبير ٢/ ٢٩١.
(٢) ابن حجر: منتقى من مغازي الواقدي ق ٨٣ ب.
(٣) الخطيب تاريخ بغداد ٣/ ١٣.

أناس ضعفاء بل ومتروكين، ومع هذا لا يخرجون لمحمد بن عمر شيئا. مع أن وزنه عندي أنه ضعيف يكتب حديثه ويروى لأني لا أتهمه بالوضع، وقول من أهدره فيه مجازفة من بعض الوجوه، كما أنه لا عبرة بتوثيق من وثقه كيزيد وأبي عبيد والحربي ومعن، إذ انقعد الإجماع اليوم على أنه ليس بحجة، وأن حديثه في عداد الواهي»[١].

وقد مال أبو داود السجستاني إلى أن الواقدي كان يفتعل الحديث، وأضاف: «ليس ننظر للواقدي في كتاب إلا تبين أمره، وروى في فتح اليمن وخبر العنسي أحاديث عن الزهري ليست من حديث الزهري»[٢].

وقال يحيى بن معين: «نظرنا في حديث الواقدي، فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر فإنه يضبط حديثهم، فوجدناه قد حدث عنهما بالمناكير، فعلمنا أنه منه فتركنا حديثه»[٣].

وقال ابن حبان: «كان يروي عن الثقات المقلوبات، وعن الثقات المعضلات، حتى ربما سبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك»[٤].

وقال ابن عدي: «ومتون أخبار الواقدي غير محفوظة، وهو بين الضعف والبلاء منه»[٥].

---

(١) الذهبي: سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٥٤، ٤٦٩.
(٢) الخطيب: تاريخ بغداد ٣/ ١٥، ١٦.
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٢٠.
(٤) ابن حبان: المجروحين ٢/ ٢٩٠.
(٥) ابن عدي: الكامل ٦/ ٢٢٤٥.

وقد دافع ابن سيد الناس عن الواقدي فقال: «إن سعة العلم مظنة لكثرة الإغراب، وكثرة الإغراب مظنة للتهمة، والواقدي غير مدفوع عن سعة العلم فكثرت غرائبه»(١).

ومال إلى صدقه الحافظ ابن كثير، فقال: «الواقدي عنده زيادات حسنة وتاريخ محرر غالبا، فإنه من أئمة هذا الشأن الكبار، وهو صدوق في نفسه مكثار»(٢).

محمد بن عائذ الدمشقي (ت ٢٣٤هـ) محدث ثقة. سمع الحافظ الذهبي معظم كتاب المغازي له(٣). وقرأ الحافظ ابن حجر جزءا منتقى من مغازيه(٤)

علي بن محمد المدائني (ت ٢٢٥هـ) ذكر ابن عدي أنه ليس بالقوي في الحديث، وترجم له العسقلاني في لسان الميزان - وهو كتاب يختص بتراجم الضعفاء - مما يدل على أنهم تكلموا فيه بالتضعيف في الحديث(٥). ولكن ورد في ترجمته ما يدل على صدقه في الأخبار. قال عنه الطبري: «كان عالما بأيام الناس صدوقا في ذلك»(٦) وقال عنه الحافظ الذهبي: «العلامة الحافظ الصادق .. كان مصدقا فيما ينقله عالي الإسناد»(٧).

---

(١) ابن سيد الناس: عيون الأثر ١/ ٢٦، وقد ذكر ابن المديني وابن معين أن الواقدي أغرب على رسول الله ﷺ عشرين ألف حديث (الخطيب: تاريخ بغداد ٣/ ١٣).

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية ٣/ ٢٣٤.

(٣) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١١/ ٦

(٤) ابن حجر: المعجم المفهرس ق ٢٧ ب.

(٥) ابن حجر: لسان الميزان ٤/ ٢٥٣.

(٦) المصدر السابق: ٤/ ٢٥٣.

(٧) الذهبي: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٠٠ - ٤٠١.

ويمتاز المدائني بتناوله موضوعات من السيرة أفردها في مصنف، وهي مهمة في دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للسيرة، ويعد فقدانها خسارة جسيمة لعلم التاريخ الإسلامي.

وصالح بن إسحاق الجرمي النحوي (ت ٢٢٥هـ) «كان جليلا في الحديث والأخبار، وله كتاب في السيرة عجيب»[١].

وإسماعيل بن جميع (ت ٢٧٧هـ) في كتابه (أخبار النبي ومغازيه وسراياه)[٢].

وسعيد بن يحيى بن سعيد الأموي (ت ٢٤٩هـ) محدث ثقة صنف المغازي[٣].

وأحمد بن الحارث الخرَّاز (ت ٢٥٨هـ) في كتابه (مغازي النبي وسراياه وأزواجه).

وعبدالملك بن محمد الرقاشي البصري (ت ٢٧٦هـ) في كتابه (المغازي) وهو صدوق يخطئ.

وإبراهيم بن إسماعيل العنبري الطوسي (ت ٢٨٠هـ) في كتابه (المغازي).

وإسماعيل بن إسحاق القاضي (ت ٢٨٢هـ) في كتابه (المغازي).

وقد ذكرت كتب التراجم أسماء عدد من التابعين وأتباعهم ومن تلاهم ووصفتهم بالعلم بالسيرة والاهتمام بها، مثل عكرمة مولى ابن عباس الذي قال عنه الطحاوي: «عكرمة مولى ابن عباس والزهري عليهما يدور أكثر

(١) الخطيب: تاريخ بغداد ٩/ ٣١٤.
(٢) الفهرست لابن النديم ١١٢.
(٣) الذهبي: سير ٩/ ١٣٩.

أخبار المغازي»[١] وأبي إسحاق عمرو بن عبدالله السبيعي (ت ١٢٧هـ) ويعقوب بن عتبة بن المغيرة المدني (ت ١٢٨هـ) وداود بن الحسين الأموي (ت ١٣٥هـ)، وعبدالرحمن بن عبدالعزيز الحنيفي (ت ١٦٢هـ).

ومحمد بن صالح بن دينار (ت ١٦٨هـ).

وعبدالله بن جعفر المخرمي المدني (ت١٧٠هـ).

وهؤلاء لم تصرح المصادر بتأليفهم كتبًا في السيرة، بل أشارت إلى عنايتهم واهتمامهم بالتحديث بها[٢]. لذلك لم أثبتهم ضمن أسماء المؤلفين في السيرة، واكتفيت بهذه الإشارة إليهم.

هؤلاء هم الرواد الأوائل في كتابة السيرة، ويتضح من توثيق نقاد الحديث لأكثرهم ما تميزوا به من العدالة والضبط، وهما شرطان عند العلماء لتوثيق الرواة، فلئن كانوا قد وثقوا عند المحدثين رغم دقة شروطهم في التوثيق، وبرغم نظرتهم لهم على أنهم محدثون مادتهم الأحاديث، وليسوا إخباريين مادتهم الأخبار، والنقاد يتشددون في مادة الحديث كثيرا ويتساهلون في قبول الأخبار[٣] فإن هذا التوثيق يعطي كتاباتهم في السيرة قيمة علمية كبيرة.

لقد حفظ الله تعالى سيرة نبيه ﷺ من الضياع والتحريف والمبالغة والتهويل، بأن هيأ لها جهابذة المحدثين ليعنوا بها، ويدونوا أصولها الأولى

(١) الطحاوي: شرح معاني الآثار ٣/ ٣١٢.

(٢) انظر: تراجمهم في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٢٦٠، وتاريخ بغداد ١٢/ ٢٣٠، وتهذيب التهذيب ٨/ ٦٣ - ٦٧، و ٥/ ١٧٢، ٦/ ٣٨٨، و ١١/ ٢٩٣، وتاريخ التراث العربي ٢/ ٤٥٦.

(٣) أكرم العمري: مقدمة تاريخ خليفة بن خياط ص ٢٤ - ٢٥.

قبل أن تتناولها أقلام المؤرخين والقصاصين، وهذه ميزة لمصادر السيرة لم تتوافر لغيرها من كتب التاريخ والأخبار.

ميزة لكون المحدثين ثقات مأمونين في الرواية، وميزة لكونهم علماء لهم مناهج واضحة من نقد الروايات سندا ومتنا، ولهم أسلوب يتسم بالجدية والبعد عن الحشو والمبالغة.

وحقا فإن مصنفات هؤلاء الأعلام الذين ذكرتهم في السيرة معظمها مفقود لكن المصادر الآتية التي وصلت إلينا اعتمدت على مصنفاتهم فنقلت عنها كثيرا بالأسانيد، وقد ظلت مادة المصنفات الأولى هي الأساس في المصنفات المتأخرة، ليس في المادة فقط بل في طريقة العرض أيضا، ومن أبرز المصادر التي وصلت إلينا في السيرة.

(سيرة ابن هشام): وهي تهذيب لسيرة ابن إسحاق، حيث حذف ابن هشام منها كثيرا من الإسرائيليات والأشعار المنتحلة، وأضاف إليها معلومات في اللغة والأنساب، مما جعلها - بعد التهذيب - تنال رضا جمهور العلماء، فليس من مؤلف بعده إلا كان عيالا عليه. والحق أن الصورة التي تعطيها مغازيه عن حياة الرسول ﷺ تقترب إلى حد كبير مما أوردته كتب الحديث الصحيحة، مما يعطي سيرته توثيقا كبيرا. وقد شرح سيرة ابن هشام الحافظ السهيلي (ت ٥٨١هـ) في كتابه «الروض الأنف» وهو مطبوع.

ومنها (الطبقات الكبرى) لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، حيث خصص المجلدين الأولين من كتابه للسيرة، وابن سعد ثقة يتحرى في كثير من رواياته كما يقول الخطيب البغدادي والعسقلاني، لكنه ينقل عن الضعفاء مثل الواقدي الذي أكثر من النقل عنه حتى اتهمه ابن النديم بسرقة مصنفاته، لكن التدقيق يثبت أن ابن سعد مؤلف له منهجه، وأنه يكثر النقل عن الواقدي

كما يكثر عن شيوخ آخرين يبرز بينهم عفان بن مسلم وعبيد الله بن موسى والفضل بن دكين والثلاثة من ثقات المحدثين[١]. وقد ذكر الحافظ الذهبي: «ويقولون إن ما رواه عنه - أي الواقدي - كاتبه في الطبقات هو أمثل قليلا في رواية الغير عنه»[٢].

ومنها (تاريخ خليفة بن خياط) المتوفى ٢٤٠ هـ، وهو محدث ثقة من شيوخ الإمام البخاري في «الصحيح»، وكتابه تاريخ عام تناول في بدايته أحداث السيرة باقتضاب، معتمدا على ابن إسحاق بالدرجة الأولى[٣].

ومنها (أنساب الأشراف) لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩هـ) وهو تاريخ عام مرتب على النسب، وقد خصص البلاذري القسم الأول منه للسيرة، وينظر المحدثون إلى البلاذري نظرة تضعيف، فقد أورد العسقلاني ترجمته في كتابه عن الضعفاء (لسان الميزان).

ومنها (تاريخ الرسل والملوك) لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) حيث خصص قسما من تاريخه للسيرة والطبري ثقة، واعتمد على ابن إسحاق بالدرجة الأولى، ومنهج الطبري أنه لا يهتم بنقد الروايات التي يوردها من حيث الصحة والضعف بل يسوقها بأسانيدها تاركا للقارئ مهمة التحقيق والترجيح[٤].

ومنها (الدرر في اختصار المغازي والسير) لابن عبدالبر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ)، وهو من أعلام المحدثين في عصره، وقد اعتمد على سيرة ابن

(١) أكرم العمري: بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٥٦ - ٥٧.
(٢) سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٦٤.
(٣) أكرم العمري: مقدمة تاريخ خليفة بن خياط ص ٢٦ - ٢٧.
(٤) الطبري: تاريخ الرسل والملوك (ط أبي الفضل إبراهيم) ١/ ٨.

إسحاق وسيرة موسى بن عقبة، وتاريخ ابن أبي خيثمة، إضافة إلى كتب الحديث[١]، ولم يصرح بالنقل عن الواقدي إلا في موضع واحد[٢]، لكنه أشار إلى روايته لمغازيه[٣]، وقد صرح بمتابعة ابن إسحاق في البناء العام لكتابه[٤]، ولم يتقيد بذكر الإسناد كثيرًا.

ومنها (جوامع السيرة) لابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، وقد تخلى عن طريقة ذكر الأسانيد، ولم يشر إلى مصادره[٥]، ورجح بين الروايات، وأثبت في كتابه ما اختاره، وحقق في تواريخ الأحداث[٦]، وغلبت عليه طريقة التلخيص، فجرد السيرة من الأشعار والقصص[٧].

ومنها (الكامل في التاريخ) لابن الأثير الجزري (ت ٦٣٢ هـ)، وهو مؤرخ ثقة، وكتابه تاريخ عام خصص قسما منه للسيرة.

ومنها (عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير) لابن سيد الناس (ت ٧٣٤هـ)، وهو محدث ثقة، وثقه الذهبي وابن كثير، وقد أكثر فيه النقل عن كتب الحديث إلى جانب كتب المغازي التي سبقته، وقد ذكر مصادره في مقدمة كتابه.

---

(١) شوقي ضيف: مقدمة كتاب الدرر ص ٨.

(٢) ابن عبد البر: الدرر ص ٣٩.

(٣) المصدر السابق: ص ٢٧٦.

(٤) المصدر السابق ص ٢٩، وانظر شوقي ضيف: مقدمته للدرر ص ١٢.

(٥) لكنه صرح بالنقل عن خليفة بن خياط في ثلاثة مواضع، وعن تاريخ أبي حسان الزيادي في ثلاثة مواضع أيضا، وعن الدرر في اختصار المغازي والسير لابن عبد البر في موضع واحد، ورأى محققو كتابه أنه نقل عن الدرر كثيرا بتصرف، وقطع بذلك شوقي ضيف (راجع جوامع السيرة، المقدمة ص٨ والدرر، المقدمة ص ١٥).

(٦) جوامع السيرة، مقدمة ص١٠.

(٧) المصدر نفسه ص ١٣.

ومنها (زاد المعاد في هدي خير العباد) لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، وهو من أعلام العلماء في عصره، وكتابه نفيس في الشمائل والآداب والفقه والمغازي، فهو مزيج من ذلك كله.

ومنها (السيرة النبوية) للحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، وهو مؤلف ثقة يمتلك عقلية ناقدة جيدة، وخاصة في استخدام قواعد المحدثين التي يعد من أهل الاستقراء التام فيها، وقد اقتصر على نقد بعض الروايات في كتابه هذا.

ومنها (البداية والنهاية) للحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ)، وهو تاريخ عام خصص قسما منه للسيرة، وابن كثير من الأئمة الثقات المتحققين، وثقه الذهبي والعسقلاني وابن العماد الحنبلي.

ومنها (إمتاع الأسماع) للمقريزي، وهو ثقة، وقصد الاختصار، وتخلى عن ذكر الإسناد، وقال السخاوي عن (الإمتاع): «فيه الكثير مما ينتقد»[(١)].

ومنها (المواهب اللدنية بالمنح المحمدية) لأحمد بن محمد القسطلاني (ت ٩٢٣هـ).

ومنها (شرح المواهب اللدنية) لمحمد بن عبدالباقي الزرقاني (ت ١١٢٢هـ).

والمواهب وشرحه من الكتب الجامعة في الشمائل والسيرة.

ومنها (السيرة الحلبية) لبرهان الدين الحلبي (ت ٨٤١هـ)، فيه حشو وقصص إسرائيلي[(٢)]. وقد حذف أسانيد الروايات، واكتفى بذكر راوي الخبر، وشرح بعض الغريب وإضافة تعليقات أخرى.

---

(١) السخاوي: الإعلان بالتوبيخ (ملحق علم التاريخ عند المسلمين) لروزنتال ص ٣٠.

(٢) جواد علي، تاريخ العرب قبل الإسلام، السيرة النبوية ص ١٠.

ومنها (سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد) لمحمد بن يوسف الدمشقي الشامي (ت ٩٤٢هـ) انتخبها من أكثر من ٣٠٠ كتاب.

هذا أهم ما وصل إلينا من مصادر السيرة، وهي كما ذكرت تلي من حيث الدقة القرآن الكريم والحديث الشريف، ولكن هذا لا يعني أن كل ما أوردته كتب السيرة له نفس القيمة من حيث الصحة، بل ولا يشترط أن يكون كله صحيحا، بل فيه الصحيح والضعيف، وينبغي عند دراسة السيرة الاعتماد على الصحيح أولًا، ثم استكمال الصورة بما هو حسن أو مقارب للحسن، ولا يلجأ على الضعيف فيما له أثر في العقائد أو التشريع، ولا بأس من الأخذ به - عندما لا نجد غيره من الروايات القوية - فيما سوى ذلك من أخبار تتعلق بالحث على مكارم الأخلاق أو وصف لعمران أو صناعات أو زرع، أو ما شاكل ذلك.

وهذا المنهج اتبعه أهل الحديث أنفسهم، قال عبدالرحمن بن مهدي (ت ١٩٧هـ): «إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شدَّدنا في الأسانيد وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال»[١].

إن السيرة بحاجة إلى تمحيص أسانيدها ومتونها تبعا لقواعد المحدثين في نقد الحديث، ومما يعين على ذلك أن سائر مصادر السيرة المهمة قد أوردت الروايات تتقدمها الأسانيد، وأن معظم رواة السير من المحدثين الذين ترجمت لهم كتب الرجال وأوضحت حالهم وبينت ما قيل فيهم من جرح وتعديل.

---

(١) فتح المغيث ١/ ٢٨٤.

إن عدم استعمال البعض لهذا المنهج يرجع إلى ما في ذلك من صعوبة وجهد في معرفة الرجال وأحوالهم والتفتيش عنهم، وفي إتقان علوم الحديث والتمرس على تطبيقها في النقد التاريخي، لكن آخرين قد يتجاهلون هذا المنهج ويغمطونه حقه بالتقليل من جدواه والتشكيك من قيمته وتوسيع بعض المآخذ عليه.

إن هؤلاء - لا شك - يجهلون حقيقته - وقد أوضح أسد رستم - وهو رجل نصراني لا يتعصب لدين - قيمة مناهج المحدثين في النقد، مثبتا لهم سابقتهم وإبداعهم، وذلك في كتابه (مصطلح التاريخ)، إنه لا بد من اتباع هذا المنهج في النقد عند دراسة السيرة، بل دراسة التاريخ الإسلامي عامة، فلئن كان التدقيق في حقل السيرة أهم وأولى لتعلقها بالعقيدة والشريعة وصياغة الشخصية الإسلامية، فإن الحاجة إلى استعمال هذا المنهج في دراسة تاريخ الراشدين والأمويين والعباسيين شديدة، لتأثير الأهواء على الإخباريين واختلاط الحق بالباطل اختلاطا يصعب تمييزه إلا على المتضلعين بالرجال ومعرفة جرحهم وتعديلهم وميولهم وعقائدهم. إن كتب التاريخ مزيج من مقتطفات، أوردها إخباريون ذوو اتجاهات سياسية ومذهبية متباينة، فلو أريد إعطاء صورة عن العصر الأموي مثلا من خلال مرويات أبي مخنف فقط، فإنها تكون مغايرة كثيرًا للصورة التي تكونها مرويات عوانة بن الحكم أو أبي اليقظان النسابة وحدها.

مصادر أخرى تكميلية:

تأتي المصادر التكميلية بعد القرآن الكريم والحديث الشريف وكتب السيرة المختصة من حيث الدقة والأهمية، وهي تكمل معالم الصورة، وتملأ بعض الثغرات التي ظلت باقية بعد استيفاء المصادر الأصلية.

فكتب الأدب تلقي ضوءا على الحياة الثقافية ومستوى المعيشة وأنواع الملابس والأطعمة والعادات وغير ذلك من جوانب الحياة في عصر السيرة، والشعر خاصة يعد وثيقة تاريخية مهمة حيث يعكس الحياة العقلية والاجتماعية ويصور المعارك ويبرز البطولات، ويكفي هنا الإشارة إلى دور كل من حسان بن ثابت وكعب بن مالك وعبدالله بن رواحة في تصوير بعض أحداث السيرة، ولكن ينبغي الانتباه إلى أن كتب الأدب تُعنى بالشاذ والغريب والطريف فتدونه أكثر من عنايتها بأحداث الحياة الرتيبة، ومن هنا نتبين خطورة تعميم ما فيها.

وكتب معرفة الصحابة تترجم للجيل الذي عاش أحداث السيرة، فتقدم معلومات تاريخية موثقة، وإن كانت مشتتة وقليلة، بعضها يتناول أنسابهم وبعضها يتناول أخبارهم، وبقية كتب التراجم والرجال (إضافة لكتب معرفة الصحابة) تفيد في التعريف برجال أسانيد كتب السيرة مما له أثر كبير في دراسة موارد تلك الكتب وفي التمكين من نقد أسانيدها.

وكتب الجغرافية التاريخية تلقي ضوءا على تضاريس الجزيرة العربية التي دارت فيها أحداث السيرة، وتبين مستوى المعيشة وحاصلاتها الزراعية، وتحدد المسافات بين الأماكن، وتوضح توزيع العشائر.

وهكذا، فإن المصادر التكميلية تساعد على استكمال دراسة جوانب السيرة وإجلاء تفاصيلها ودقائقها.

(وبعد): فهذه نظرة عجلى في مصادر السيرة، ولا يسعني في الختام إلا الإشارة إلى حاجتنا إلى مناهج شاملة في النقد التاريخي والتفسير التاريخي، حيث ستظل الدراسات التاريخية الإسلامية قاصرة وعاجزة عن

التعبير - بصدق وعلمية - عن مسيرة أمتنا التاريخية ما لم تتكامل مناهج النقد والتفسير التاريخيين.

لقد قدم الفكر الأوروبي مجموعة كبيرة من الدراسات عن طبيعة التاريخ ومناهج نقده وتفسيره، بعضها مترجم إلى العربية[١]، ولكن هذه الدراسات تعكس وجهة النظر الغربية، وهي نابعة من فلسفة الحياة الأوروبية، وطبيعة التاريخ الأوروبي ومشكلات دراسته، كما أن تطبيقاتها مأخوذة منه، ونحن بحاجة إلى دراسات - في مستواها - تنبع من عقيدتنا وتكيف لتاريخنا، ولا تنظر إليه من خلال زاوية النظر الغربية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض العرب المسلمين كتبوا دراسات أولية[٢]، وطرحوا تصورات مفيدة بهذا الصدد، ولا شك أن توالي الجهود وتضافرها سينتهي إلى منهج كامل للبحث ونظرية شاملة لتفسير التاريخ الإسلامي من المنطلقات الإسلامية الصحيحة.

(١) مثل كولنوود: فكرة التاريخ. ادورد كار: ما هو التاريخ؟ أ. ل. راوس: التاريخ أثره وفائدته. فردريك انجلز: التفسير الاشتراكي للتاريخ. لا نجلوا وسينيبوس: النقد التاريخي. آرنت كاسيرر: في المعرفة التاريخية. جوزيف هورس: قيمة التاريخ. ايمري نف: المؤرخون وروح الشعر.

(٢) سيد قطب: في التاريخ فكرة ومنهاج. فتحي عثمان: أضواء على التاريخ الإسلامي. عبد الرحمن الحجي: نظرات في دراسة التاريخ الإسلامي. عماد الدين خليل: التفسير الإسلامي للتاريخ. عبد الحميد صديقي: تفسير التاريخ.